Dalia
دالية

السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري

إعداد الباحث: عبدالعزيز ربحي الصالحي

الصورة لمزرعة "أم سليمان" - تصوير: رشا صنصور

«السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري»

إعداد الباحث: عبدالعزيز الصالحي

مراجعة: فراس جابر | جورج كرزم | سعد داغر | لينا اسماعيل

تنسيق وإشراف: لينا إسماعيل

تم إنتاج هذه الدراسة بدعم من مؤسسة هينرش بل-فلسطين والأردن. الآراء الواردة في هذا النص تعبّر عن آراء المؤلفين/ات، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة هينرش بل.

جمع الحقوق محفوظة لمؤسسة دالية

© 2021

مؤسسة دالية هي مؤسسة مجتمعية، يتلخص عملها في حشد واستخدام كل الموارد المحلية اللازمة (مادية وغير مادية) بالشكل الملائم، لتمكين وخلق مجتمع مدني مستقل مسؤول تسود فيه الشفافية والمحاسبة. يأتي ذلك من الإيمان بحق الشعب الفلسطيني في التحكم بمصادره من أجل تحقيق تنمية مجتمعية. ويتم تحقيق ذلك من خال تقديم منح بقيادة المجتمع، لدعم مبادرات المجتمع المدني المبدعة والملائمة، خاصة تلك الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية لاستخدام مواردها المتوافرة والاستفادة منها. نركز عملنا على أربعة جوانب تضمن تحقيق تنمية مجتمعية شاملة، وهي: جانب الاقتصاد المحي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي. كا أننا نهدف إلى تعزيز العطاء المجتمعي في فلسطين، وفي الشتات، لأننا نؤمن بأن كل فرد منا، لديه شيء يستطيع تقديمه، من خال المساهمة بمواهبنا ومواردنا وطاقاتنا من أجل فلسطين مزدهرة.

فلسطين - رام الله - ٢٧، شارع يوحنا المعمدان

+970 2 298 9121

info@dalia.ps

www.dalia.ps

الفهرس

ملخص تنفيذي 5
مؤشرات عامة 7
منهجية العمل 9
الإشكالية: غياب الأمن الغذائي- الغياب المتجدد 11
السياق الاستعماري وواقع الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة 16
سياسات صانع القرار الفلسطيني والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة 20
مدخلات الإنتاج الزراعي 24
عزوف الفرد الفلسطيني عن الزراعة كنتيجة: ما العمل؟ 27
السيادة الغذائية مقابل الأمن الغذائي 32
السيادة الغذائية فلسطينياً 38
أركان السيادة الغذائية في فلسطين 41
الحاضنة المجتمعية (المنتج والمستهلك) 42
الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والخالية من الكيماويات 44
الزراعة المختلطة والزراعة المترافقة 46
الدورة الزراعية 46
الري 46
التسميد الطبيعي 46
رطوبة التربة 47
الحصاد المائي 49
البذور البلدية 51
التحديات 53
ممارساتالاستعمار 53
البيع والتسويق: السوق الصهيوني والأجنبي/ الوسطاء 57
سياسات الحماية 58
قلة المعرفة والخبرة 60
التوصيات 61
زيادة المعارف 61
تسخير السياسات من أجل سيادة غذائية وطنية 62
حاضنة مجتمعية من أجل سيادة غذائية وطنية 66
تقنيات عملية لتحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية 68
المصادر والمراجع 71

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني	رقم الصفحة
شكل رقم (1): مساهمة قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للأعوام 2000-2018	22
شكل رقم (2): تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي في فلسطين	24
شكل رقم (3): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين في الأنشطة الزراعية للأعوام: 2000-2018	28
شكل رقم (4): أهم الواردات الفلسطينية المرصودة من اسرائيل لاهم السلع الزراعية النباتية الطازجة من حيث القيمة في العام 2017 (القيمة بالمليون دولار)	29
شكل رقم (5): أعلى عشرين سلعة تم استيرادها من أو عبر "إسرائيل" إلى فلسطين في العام 2017	30
شكل رقم (6): مكونات الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والخالية من الكيماوياتوعناصرهاالقيمة بالألف دولار أمريكي	47

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1): أبعاد السيادة الوطنية على الغذاء	41

الخرائط

الخارطة	رقم الصفحة
خارطة رقم (1): فلسطين المحتلة وفقاً لرؤية الإدارة الأمريكية للسلام (خارطة مفاهيمية)	19
خارطة رقم (2): المناطق المصنفة أ، ب، ج وفقاً لاتفاقية أوسلو	55

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الورقة البحثية المقدمة لمؤسسة دالية المجتمعية للتركيز على «السيادة الوطنية الغذائية في فلسطين في ظل السياق الاستعماري»، والتي هدفت إلى تحديد أولويات العمل على تحقيق السيادة الوطنية الغذائية في ظل المعطيات الموجودة على الصعيد السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي الفلسطيني، خصوصاً في ظل تردي الواقع الزراعي الفلسطيني (بشقيه النباتي والحيواني) الناجم عن ممارسات الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين ومصادرة خيراتها من جهة، وعدم وضوح الرؤيا لدى الفاعلين السياسيين وصانعي القرار لتمكين وصمود منتجي الغذاء الوطني في فلسطين، ناهيك عن أن هذا كله وجميعه يأتي في سياق عالمي يهدف لتسليع الغذاء بالتركيز على الكم لا النوع والصحة، وذلك لمراكمة رأس المال وتكريس السيطرة على الغذاء، الذي يقود حتماً للتحكم بالشعوب.

لذا يتحتم علينا في ظل معطيات الواقع الفلسطيني في ظل السياق الاستعماري نقاش واقع الزراعة والإنتاج الغذائي في فلسطين المحتلة، والبحث في مشاريع التنمية وبالأخص الزراعية منها، وأهمية دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (أقل من 10 دونم*) الذين يشكلون أكثر من 75.3% من الحيازات،[1] بالأخص لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تتضمن مصادرة الأراضي واستغلال الموارد. خصوصاً وأنه من المتعارف عليه عالمياً أن النسبة الأكبر من المزارع الـ570 مليون حول العالم هي مزارع أسرية صغيرة الحجم، وتشكّل المزارع التي تقل مساحتها عن هكتار* واحد ما نسبته 70% من مجمل المزارع، وهم يوفرون حوالي 80% من إجمالي الإنتاج الغذائي،[2] مع التأكيد على أن حوالي 80% من الفقراء وممن يعانون انعدام الأمن الغذائي حول العالم يعيشون في المناطق الريفية، وأن معظم فقراء الأرياف هم من صغار المنتجين الأسريين للأغذية، ويعمل أكثر من 80% من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم في أسواق الأغذية المحلية والوطنية.[3] كما وحددت الأمم المتحدة الأعوام 2019-2028 على أنها عقد الزراعة الأسرية، بهدف إلقاء الضوء على ماذا يعني أن تكون مزارعًا أُسَرياً في عالم سريع التغير، ويبيّن أكثر من أي وقت مضى الدور الهام الذي يؤدّيه المزارعون الأسريون في القضاء على الجوع وتشكيل مستقبل أغذيتنا، ومما توفره من فرص فريدة لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في المناطق الريفية، ومما توفره كفرص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[4]

* الدونم هو 1000 متر^2

1- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022». رام الله- فلسطين ص12

* كل 1 هيكتار تساوي 10 دونم متري.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. «نحو تعزيز المزارع الأسرية». 2014

3- لجنة الأمن الغذائي. «ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق». 2016، ص1-2. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/33bW71t

4- منظمة الأغذية الزراعة للأمم المتحدة. «تقديم عقد الزراعة الأسرية 2019-2028». انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/2Fp2eqX

وفي مقابل إجراءات الاحتلال القمعية هناك التدخلات التي تشرف عليها الحكومة الفلسطينية والتي هي بالغالب محدودة ومقيدة، ولم تترك أثراً فعلياً من ناحية مساندة الفلاحين الفلسطينيين أو من ناحية الحد من السياسات الاستعمارية في مناطق (ج) وبقيت سياساتها العامة محكومة باتفاق أوسلو، والتي ما زالت في إنفاقها وإداراتها للمال العام على القطاعات المختلفة غير متوازنة ومتناقضة، في الوقت الذي تقول أنها تسعى لتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في مناطق (ج)، إلا أن حجم الموازنات المخصصة لقطاع الزراعة على سبيل المثال متدني جداً (أقل من 1% من الموازنة العامة)5 ولم يطرأ عليه أي تعديل منذ سنوات عديدة وقامت على تحويل الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء في بعض المناطق إلى خدمات دفع مسبق لتزيد من الأعباء على المزارعين والفلاحين سكان الريف. عدا عن ذلك، تعتبر التدخلات التنموية محدودة ولا تسعى إلى دعم قطاع الزراعة ولا صمود الفلاحين في أراضيهم، كما ساهمت الاستثمارات الكبيرة في هذه المجالات سواء من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني أو من قبل القطاع الخاص أو محاولات بعض وكالات التنمية الدولية بتمويل استثمارات خاصة بتحويل الفلاحين الى عمال في مزارع رجال الأعمال.

ومع دخول الجائحة الكارثية وانتشار وباء COVID-19 ومع اتباع إجراءات الطوارئ والسلامة العامة في فلسطين المحتلة، تعود للواجهة مسألة الأمن الغذائي كمسألة أساسية معرضة للانكشاف حتى يومنا هذا على الصعيد الفلسطيني، مما يستوجب من الفلسطينيين على مستوى صانعي القرار ومعدي السياسات والأفراد المنخرطين في عملية الإنتاج والاستهلاك، إعادة النظر في عملية انتاج الغذاء الفلسطيني والسيطرة عليه، خصوصاً في ظل تحديات عظمى تعود بالأساس للاستعمار الممارس على أرض فلسطين. أشارت تقارير منشورة إلى أنه قد يسجل 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة،[6] وذلك وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وهو ما أشار له أيضاً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الفقر ستزيد في الأسر الكبيرة، متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تقريبا 5 أفراد، لكن يوجد أُسر يفوق عدد أفراد الأسرة ما يقارب ال 10 أفراد، وهذه الأسر تندرج ضمن الأسر الأكثر احتياجاً.

وفي هذا الإطار، ناقشت الورقة البحثية أنه لا بد من البدء بالعمل على العودة لمفهوم السيادة الغذائية الوطنية، الذي برز من خلال حركة طريق الفلاحين العالمية كمقابل لمفهوم الأمن الغذائي، في محاولة مفاهيمية للتوضيح بين إنهاء التبعية وإبقاء التابع محاصراً بلقمة عيشه ومصدر غذائه، لننتقل من نقاش الاستهلاك إلى نقاش الاستهلاك والإنتاج سوية، خصوصاً وأن مفهوم السيادة الغذائية تعريفه حق الشعوب في الغذاء الصحي والمناسب ثقافياً، المنتج من خلال طرق سليمة بيئياً ومستدامة، وحقهم في تحديد النظم الغذائية والزراعة الخاصة بهم.[7]

5- وزارة المالية والتخطيط – الإدارة العامة للموازنة العامة. «قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018». ص149

6- موقع صحيفة الاقتصادي. «بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين». نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX

7- مارتينيلو، جوليانو. «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص127

مؤشرات عامة

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديراته الأخيرة، أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وصل حوالي 5.1 مليون فلسطيني، حيث بلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي 3.05 مليون نسمة، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 2.05 مليون نسمة.[8] وما زال المجتمع الفلسطيني يمتاز بأنه مجتمع فتي، حيث تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14 سنة) في منتصف العام 2020 بحوالي 38% من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة،[9] هذا يعني أنه وبالرغم من وجود أعباء عالية على الفلسطينيين في تحقيق الأمن والأمان والاحتياجات الأساسية المختلفة لأطفالهم، إلا أنه يوجد رأس مال بشري ضمن الفئات العمرية الأخرى يمكن الاستثمار به وتمكينه للإنتاج في قطاعات حيوية مختلفة، من ضمنها الزراعة والإنتاج الغذائي.

كما وبلغ خط الفقر للأسرة المرجعية* في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 671 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 536 دولار أمريكي). بلغ معدل الفقر بين الافراد في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2017 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي 17% من الافراد في الضفة الغربية وقطاع غزة عانوا من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة).[10]

وفيما يتعلق بالبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ عدد العاطلين عن العمل 336,300 في الربع الأول من 2020؛ بواقع 211,300 في قطاع غزة، و125,000 شخص في الضفة الغربية، وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 46٪ في قطاع غزة مقارنة بـ 14٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة 21٪ مقابل 40٪ للإناث.[11] مع ضرورة الإشارة إلى أنه بلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 483,700 شخص، حيث يتضمن هذا العدد 81,500 من الباحثين عن عمل المحبطين و15,600 في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.[12]

8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان». 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39aRFTb

9- المصدر السابق.

الأسرة المرجعية وفقاً لجهاز الإحصاء الفلسطيني هي المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال.

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان». 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39aRFTb

11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار 2020)». نشر في تاريخ 31 أيار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3hhCIkO

12- المصدر السابق.

كما أن البطالة بين صفوف الخريجين من الشباب بلغت 52% من الفئة العمرية (19-29) سنة الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 68% للإناث مقابل 35% بين الذكور.[13]

ووفقاً لبيانات مستويات المعيشة في فلسطين للعام 2017، بات متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي 170 ديناراً أردنياً، بواقع 220.1 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 91.2 ديناراً أردنياً في قطاع غزة، وبمتوسط إنفاق الأسرة الشهري حوالي 935 ديناراً أردنياً.[14] وحوالي 31% من الإنفاق يذهب على الطعام، في حين كشفت البيانات الرسمية أن حصة وسائل النقل والاتصالات قد بلغت 18.5% في عام 2017، وحصة الإنفاق على التحويلات النقدية المدفوعة 7.6%، و8.4% من الإنفاق يذهب للسكن في الضفة الغربية في العام 2017، أما في قطاع غزة حصة الإنفاق على المسكن 9.8% عام 2017، كما وبلغت حصة الإنفاق على التدخين (التبغ والسجائر) 5.4% من متوسط الإنفاق الشهري، ووصلت حصة الإنفاق على التعليم 4.1%.[15]

أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أنه ما يقدر بنحو 1,6 مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو 32.7% من الأسر، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، ودخل الأسر المنخفض وارتفاع تكاليف المعيشة.[16] كما أشارت تقارير منشورة إلى أنه قد يسجل 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين،[17] وذلك وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وهو ما أشار له أيضاً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الفقر ستزيد في الأسر الكبيرة، متوسط حجم الأسرة في فلسطين تقريبا 5 أفراد، لكن يوجد أسر في فلسطين يفوق عدد أفراد الأسرة ما يقارب 10 أفراد، وهذه الأسر تندرج ضمن الأسر الأكثر احتياجاً.

13- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019». نشر في تاريخ 13 فبراير 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/33wfC5i

14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مستويات المعيشة في فلسطين 2017». نشر في تاريخ 15 نيسان 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2PHQXUK

15- المصدر السابق.

16- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. «انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي». نشر في تاريخ 14 ديسمبر 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3f2dmpS

17- موقع صحيفة الاقتصادي. «بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين». نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX

منهجية العمل

يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لأن هذه الدراسة تبحث في وصف وتفسير الواقع الفلسطيني والعناصر المتعلقة بالسيادة الغذائية والوطنية وتعمل على ربط الواقع بالتحديات والحلول المطروحة، كما أن الورقة تسعى لتحليل الإشكاليات المتعلقة بذلك من خلال أدوات جمع المعلومات كيفياً، من المصادر الأولية والثانوية للدراسة. بخصوص المصادر الأولية، قامت مؤسسة دالية المجتمعية بعقد 5 مجاورات مجتمعية لتناول مفهوم «السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري»، ومن الممكن القول أن المجاورة على المستوى البحثي هي توازي المجموعات البؤرية البحثية، والتي يقوم الباحث من خلالها بجمع المعلومات على شكل مقابلات جماعية. وكانت المجموعات البؤرية مصنفة وفقاً للاختصاص، حيث قسمت المجموعات إلى: أكاديميين، خبراء في المؤسسات الأهلية، مزارعين أصحاب حيازات صغيرة، ناشطين ومبادرين لتحقيق السيادة الغذائية الوطنية (40 مشاركاً). أما المصادر الثانوية فكانت الأدبيات المختلفة والبيانات الإحصائية المتعلقة بمفاهيم السيادة على الغذاء والأمن الغذائي وقطاع الزراعة في فلسطين المحتلة وحركة الصادرات والواردات في فلسطين المحتلة.

لا بد من الإشارة إلى أن مؤسسة دالية المجتمعية كانت قد عقدت في العام 2018، مجاورة (مجموعة بؤرية موسعة) كانت بعنوان «دور العطاء المجتمعي في تحقيق السيادة الغذائية»، والتي خرجت بعدة توصيات من ضمنها ورقة بحثية تتناول المفهوم فلسطينياً وتبحث بالتحديات المنوطة به والحلول.

وبخصوص مجتمع الدراسة فهو المجتمع الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي تسعى الورقة في طرحها لمواءمة مفهوم «السيادة الغذائية الوطنية» فيها، في ظل السياق الاستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون، وجميع المعطيات والعناصر التي تصاحب ذلك.

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة وتوطين مفهوم السيادة على الغذاء في الأراضي التي يستطيع الفلسطينيين تطبيق وممارسة السيادة الغذائية الوطنية فيها، وبالقدر المستطاع، مع عدم إسقاط فكرة أن لدينا موارد كفلسطينيين يسيطر عليها الاستعمار وعلينا أن نقوم بالنضال من أجل استرجاعها. كما تكمن أهميتها في أنها تركز على وجود تيار موحد يطرح خيارات فلسطينية تنموية داعمة لصمود الأفراد في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وذلك من خلال إبراز التجارب الأنجح فلسطينياً في ظل السياق الاستعماري، بالإضافة إلى التركيز على العوامل التي تعترض تحقيق ذلك وكيفية معالجتها كعوامل.

ومن المهم جداً الإشارة إلى أن السيادة الغذائية الوطنية كمفهوم تحرري هو مفهوم يمارس بكل بقعة أرض من الممكن الممارسة عليها، كما أنه كمفهوم يتم تبنيه فكرياً ويتم دعمه من خلال استهلاك ما هو وطني حتى وإن لم يكن هنالك قدرة على الإنتاج لدى بعض الأفراد.

لذا فإنه وفي الحديث عن مفهوم السيادة الغذائية في هذه الورقة وفي معالجة السياسات والتدخلات، قد يظهر الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الأراضي التي يستطيع الفلسطينيون ممارسة السيادة الغذائية الوطنية عليها بأبعاد مختلفة، لكن هذا لا يعني أن هنالك أجزاء من فلسطين محررة، فالأراضي الفلسطينية كلها محتلة، وما زالت الحركة الاستعمارية الصهيونية مستمرة في عملية سلب الأراضي ونهبها، منذ العام 1948، ولذلك أيضاً وضعت هذه الورقة «السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري» عنواناً لها، لأن الاستعمار لم ينتهي منذ العام 1948،

وما زال المشروع الاستعماري مستمر في سرقة الموارد والأراضي لأرض فلسطين التاريخية. ولا بد من الإشارة أيضاً أن الباحث لم يستطع أن يعقد مقابلات ميدانية مع مختصين من الداخل الفلسطيني المحتل (مناطق 1948)، وذلك بسبب تقسيمات الاستعمار التي تمنع على الباحث الحركة في كافة فلسطين المحتلة (التاريخية)، بالإضافة إلى أن الحديث عن بيانات رسمية في المناطق التي احتلت عام 1948 هي بيانات تعود لحكومة الاحتلال، بالتالي لا تصب في صالح أي فلسطيني.

الإشكالية: غياب الأمن الغذائي – الغياب المتجدد

كشفت جائحة كورونا هشاشة النظام العالمي القائم على كافة الأصعدة، حيث أن الانكشاف الذي حصل في قطاعات واسعة مثل الصحة والتعليم والأمن والغذاء، أثبت أن هنالك حاجة لمراجعة السياسات الداخلية والخارجية للدول، والأنظمة التي تتبعها هذه الدول، والتي دفع ضريبتها الأفراد الأكثر تهميشاً من الفئات المختلفة في هذه الدول. ومع أن جائحة كورونا لم تنته بعد، أشار البنك الدولي إلى أن تنبؤات سيناريو خط الأساس التي تشير إلى توقعات باحتمالية انكماش نسبته 5.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام 2020، وهو أن الحاصل هو أشد كساد يشهده العالم منذ عقود.[18] كما وأثبت هذا جميعه أن الدول بحاجة لمراجعة منظومة التجارة الدولية التي تستند عليها في توفير الغذاء لمواطنيها من حول العالم، وإعادة النظر فيما إذا كانت بالفعل تعمل على تحقيق الحق الأساسي للأفراد في حصولهم على الغذاء، أم أنها تسعى للربح على حساب حقوق الأفراد.

كما أن هذا بدوره سيؤدي إلى ازدياد عدد الفقراء من حول العالم، خصوصاً في البلدان التي تعاني بالأساس من ارتفاع نسبة الفقر في مجتمعاتها، حيث يكون الأثر جلياً على الأعمال غير المهيكلة (غير المنظمة)، وعلى الفئات المستضعفة داخل المجتمعات كالنساء العاملات والأطفال. انتشار فايروس كورونا أدى إلى تراجع عدد ساعات العمل في الربع الأول من العام 2020 بمعدل 5.4% عن الربع الأخير من العام 2019، هذا يعني فقدان ما يقارب 155 مليون فرد لوظائفهم بدوام كامل من حول العالم، وفي الربع الثاني من العام 2020 يقدر تراجع عدد ساعات العمل بمعدل 14%مما يعني خسارة 400 مليون فرد لوظائفهم بدوام كامل من حوال العالم.[19] وعلينا أن لا ننسى أن المعلومات المذكورة تتناول العمل المهيكل (وظائف بدوام كامل في معظمها)، في حين الحديث عن العمل غير المهيكل/المنظم، تصبح الأرقام مضاعفة، فوفقاً لمنظمة العمل الدولي ولغاية العام 2020 يوجد حوالي 2 مليار عامل في العمل غير المهيكل/المنظم، وهو ما يشكل 62% من العاملين حول العالم، ويشكلون 90% من مجموع العاملين في الدول التي تعتبر الأجور فيها متدنية جداً، وغالبيتهم من الإناث.[20]

كافة البيانات المذكورة، تتقاطع مع بعضها البعض، وتتأثر وتؤثر على بعضها البعض، فهذه العوامل الأساسية كالدخل المنخفض والقدرة على امتلاك أدوات حماية اقتصادية واجتماعية، تجعل البلدان ذات الدخل المنخفض أكثر عرضة للتأثر بالوباء من جانب الطلب، فمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تعتبر أن هنالك مستويين من الخطر في مسألة التجارة المتعلقة بالغذاء والزراعة، حيث أن الدول ذات الدخل المنخفض معرضة لانتشار الفايروس لديها والتأثر به لأنها الأكثر طلباً واحتياجاً للغذاء، بالتالي تعرض نفسها للمخاطر في ظل الجائحة،

18- World Bank Group. “Global Economic Prospects”, Flagship Report. June,2020 page 4.

19- International Labour Organization. “ILO Monitor: COVID19- and the world of work.” Fifth edition – Updated estimates and analysis. 30 June 2020, Page 5-4.

20- International Labour Organization. “ILO brief: COVID19- crisis and the informal economy - Immediate responses and policy challenges”. May 2020, please check the following link: https://bit.ly/38UYto4

في حين الدول المنتجة للغذاء وتملك الحصة السوقية الأكبر في تسويق وبيع الأغذية ومنتجات الزراعة هي دول العرض، وهي بالغالب الدول التي يعتبر أفرادها من ذوي الدخل المرتفع.[21] وبربط هذا مع الأرقام والمؤشرات في الفقرات السابقة، هذا يعني أن الدول النامية والتي تعتبر اقتصاداتها ما زالت طور النمو هي التي تعاني من مسألة الاحتياج للغذاء، وهذا يعود لعدة أسباب منها التجارة الدولية للغذاء وما يحكمها من شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقيات منظمة التجارة الدولية، بالإضافة إلى سياسات هذه الدول الداخلية التي تحتاج لإعادة النظر فيها لدعم المواد الغذائية الأساسية. كما أن المسألة ما زالت في إطار التبعية في عملية التجارة والإنتاج الغذائي، والفجوة في امتلاك التقنيات التكنولوجية الخاصة بذلك والتي لا تستطيع توفيرها كافة المجتمعات المنتجة وكافة العاملين في الإنتاج الزراعي (بشقيه الزراعي والحيواني)، مما يزيد الفجوة بين الأفراد المنتجين فالمجتمعات المنتجة. بالتالي، فإن طرح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول مستويات المخاطر، يكشف بطبيعة الحال عن إشكالية في منظومة التجارة وإنتاج الغذاء العالمي، وإن لم تكن هذه النقطة يشار إليها بشكل واضح وصريح في الطرح. كما أنه ومن المهم الإشارة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد أشارت إلى أن قطاع الزراعة (والذي يعتبر أهم مورد للغذاء)، يتعرض في معظم البلدان لنقص العمالة، ولكن بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على العمالة، حيث تسود نظم زراعة الكفاف، وبالتالي سيكون لنقص العمالة تداعيات على الأمن الغذائي.[22]

لكن أيضاً وقبل جائحة كورونا، تزامنت أزمة غذاء عالمية مع أزمة الاقتصاد العالمي في الأعوام 2007-2008، مما كشف مدى هشاشة النظام العالمي لتجارة الأغذية، حيث انعكس ذلك على مئات ملايين الأفراد حول العالم من الشرائح السكانية المعدمة في أغلبية البلدان متدنية الدخل، كما وكان للبلدان متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل نصيب من ذلك، حيث شكل ارتفاع أسعار الناتج من الغذاء أزمة حقيقية، والذي نجم عن بضعة عوامل أبرزها: أولاً انعدام العدالة في نظم التجارة العالمية، والمسافات الطويلة التي تستغرقها نقل الأغذية، ثانياً ارتفاع أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج الغذائي (كهرباء، ماء، أسمدة...)، ثالثاً مواصلة تقويض الإنتاج الغذائي في البلدان متدنية الدخل من خلال إغراق الأخيرة بفوائض الإنتاج المدعومة من الأنظمة الغربية الرأسمالية، رابعاً الاحتكار المتفاقم للحبوب والبذور وتجارة أغذية أخرى تتحكم بها حفنة من الشركات المتعددة الجنسيات، خامساً المضاربات المالية الدولية لأسواق «العقود الآجلة» للسلع الغذائية، وسادساً تحويل الغابات والأراضي الزراعية الصغيرة متعددة المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي.[23]

21- Committee for the Coordination of Statistical Activities. “How COVID19- is changing the world: a statistical perspective”. May 2020, Page 34

22- Ibid, page 35

23- كرزم، جورج. «السيادة الوطنية على الغذاء». رام الله: مركز العمل التنموي / معاً. 2015، ص11-12

هذه العوامل لم تختلف منذ العام 2008 إلى يومنا هذا، ولم تختلف قبل الأزمة في العام 2008، وهي مستمرة منذ نشوء النظام الاقتصادي العالمي الحديث، ولفهم هذا النظام العالمي وارتباطه بالإنتاج الغذائي علينا العودة إلى مجموعة النظم الغذائية في العصر الحديث وارتباطها بشكل مباشر بمسألة العدالة الاجتماعية والإنسانية، ومن الممكن القول أن هذه النظم قد تقسم إلى 3 نظم ما بين السنوات 1870م حتى يومنا هذا، وتتلخص بالآتي:

- المنظومة الغذائية الأولى (1870 – 1930): يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة الفلاحين والإمبريالية والثورة الصناعية، ويمكن تصنيفها كمنظومة الغذاء الأولى في العصر الحديث، استمرت هذه المنظومة من أواخر القرن التاسع عشر حتى فترة الكساد الكبير*، وكانت قد ربطت استيراد الأغذية المحاصيل الزراعية – الصناعية من المستعمرات لمواكبة التوسع الصناعي الأوروبي.[24]

- المنظومة الغذائية الثانية (أربعينيات إلى سبعينيات القرن العشرين): وهي الفترة التي واكبت الثورة الخضراء وبروز القومية العربية والحرب الباردة، والتي استندت على عملية إعادة الهيكلة عبر الوطنية (العابرة للأوطان) للقطاع الزراعي، مع إنتاج مكثف للحوم والأغذية طويلة الأمد كمكونات مركزية ودعم الزراعة في مراكز المنظومة الغذائية (العالم متعدد الأقطاب). استلزمت السردية العالمية المهيمنة الترويج لنظرية التحديث في دول العالم الثالث، وكانت «الثورة الخضراء» التي تقودها الولايات المتحدة من عناصرها المهمة، والتي تم اعتبارها في حينها نموذجاً تكنولوجياً قابلاً للتصدير.[25] كما وفي هذه الفترة كانت معظم الدول العربية كانت قد حصلت على استقلالها، فشكل الأمن الغذائي هاجساً لدى صانعي القرار في هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى التركيز على محاصيل الكفاف والانخراط في إصلاحات الأراضي والإعانات ودعم الأسعار والتعاونيات والتسهيلات الائتمانية.

- المنظومة الغذائية الثالثة (السبعينيات – اليوم): النيوليبرالية في أنظمة الغذاء: يمكن القول أن المنظومة الغذائية الثالثة هي تستكمل المنظومة الأولى والثانية، وتتميز منظومة الغذاء الثالثة – الحالية بأنها مبنية على احتكار شركات الأغذية الزراعية قوة السوق وأرباحها الهائلة، ولا بد من الإشارة إلى أن تفكك نظام «بريتون وودز» في 1971،* وأزمة النفط والغذاء في 1973 – 1974، وانهيار الاتفاقيات الدولية للسلع الأساسية في السبعينيات،

* أزمة اقتصادية حدثت في عام 1929م ومروراً بعقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين.

24- الرياشي، رولان وجوليانو مارتينيلو. «الاقتصاد السياسي – البيئي للأنظمة الغذائية العربية في ظل الأنظمة الغذائية العالمية» – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص109

25- المصدر السابق، ص111

* تفكك نظام بريتون وودز يقصد به المرحلة التي تم التخلي فيها عن تبادل الدولار بالذهب. بحلول عام 1973، سيطرت قوة العرض والطلب على عملات الدول الصناعية الكبرى، التي يتم تداولها الآن بحرية أكبر بين الدول. أما نظام بريتون وودز فهو اتفاق أبرمته الحكومة الأميركية مع 44 دولة في العام 1944 بمدينة بريتون وودز في ولاية نيو هامبشير للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد، بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي.

وإدراج الزراعة في جولة أوروغواي للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة هي ما أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، الذي تزامن مع فصل الإعانات الزراعية عن مخططات دعم الأسعار في الولايات المتحدة عام 1996. [26] هذه المحطات الرئيسية التي مهدت للانتقال إلى المنظومة الغذائية الثالثة، أو ما يطلق عليها مكمايكل»المنظومة الغذائية الشركاتية».[27]

كل ذلك أدى إلى زيادة سرعة تداول السلع، مما مكن هذه الشركات من التربح من خلال التلاعب بأسعار السوق، مع حصول المنتجين على هوامش ربح منخفضة. كما مهدت السياسات النيوليبرالية الطريق أمام الأسواق التي تهيمن عليها الأعمال التجارية – الزراعية، وهي بنية يحتكرها عدد قليل من الشركات، من مدخلات الصناعة الكيميائية والتكنولوجيا الحيوية إلى منتجات غذائية مصنعة نهائية. أما على مستوى السياسات الوطنية، أدى ذلك إلى تفكيك دعم المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمساعدات الريفية، ومع تحرير العلاقات التجارية والاستثمارية، تحول الجنوب العالمي بالجملة إلى «مزرعة عالمية».[28]

في تقرير مشترك حديث صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى، كشف التقرير أن التقديرات قبل جائحة كورونا لعام 2019 كان ما يقارب 690 مليون شخص (8.9%) من سكان العالم، يعانون من نقص التغذية، وكانت التوقعات أنه مع العام 2030 قد يصل العدد إلى 840 مليون شخص، ومع انتشار فايروس كورونا قد يرتفع عن المتوقع للعام 2019 من 83 إلى 132 مليون حالة جديدة في العام 2020. [29] بينما كشف تقرير جديد آخر صادر عن الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية أنه في العام 2018 كان يوجد أكثر من 820 مليون شخص في العالم يعانون من نقص التغذية، أكثر من 700 مليون شخص منهم تعرضوا لمستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي، في حين يوجد 1.3 مليار شخص إضافي يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمستويات معتدلة. [30] في حين كشف تقرير صادر عن منظمة أوكسفام أن انتشار فايروس COVID-19 يعمل على زيادة أزمة الجوع خصوصاً في المناطق التي تعاني من الجوع بالأساس، كما ويسهم في خلق بؤر جديدة من الجوع حول العالم، وكشف التقرير أنه من المتوقع أن يموت بمعدل 12,000 شخص يومياً، [31] ذلك بسبب الجوع الناجم بشكل مباشر عن انتشار فايروس كورونا لما له من تبعات على القدرة الإنتاجية والشرائية حول العالم،

26- الرياشي، رولان وجوليانو مارتينيلو. «الاقتصاد السياسي – البيئي للأنظمة الغذائية العربية في ظل الأنظمة الغذائية العالمية» – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص114

27- المصدر السابق، نفس الصفحة.

28- المصدر السابق، نفس الصفحة.

29- Food and Agriculture Organization of the United Nations and other organizations. “The state of food security and nutrition in the world” – In Brief. 2020, Page 7.

30- Global Network Against Crises. “Global Report on Food Crises”. 2020, Page 11

33- Ibid.

مما يزيد الوضع صعوبة على ملايين الأفراد الذين يعانون بالفعل من آثار تغير المناخ واللامساواة ونظام الغذاء الهش القائم. كما أشار التقرير إلى أن كبرى الشركات العالمية المنتجة للمواد الغذائية وزعت منذ شهر يناير 2020 ما يقارب 18 مليار دولار كأرباح على مساهميها، وهو مبلغ يمثل عُشر ما أعلنت الأمم المتحدة أنها بحاجة إليه لإيقاف أزمة الجوع. [32]

هذا السياق وهذه المؤشرات جميعها تعيدنا لنطرح تساؤلات مهمة حول عدالة التوزيع والإنتاج فيما يتعلق بمسألة الغذاء، وتعيدنا إلى المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*والتي تضمنت أنه «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية»، ويعيدنا للفقرة الأولى من المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على «حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية»*، كما وتعيدنا إلى التعليق العام رقم 12 لسنة 1999،*بالإضافة إلى الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة وهما القضاء على الفقر والقضاء على الجوع، بالتوالي. هذا جميعه يعيد السؤال المركزي إلى مكانته الطبيعية، أين نحن اليوم من تحقيق جميع هذه المواثيق ومضامينها؟ هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة مدرجة كأهداف قابلة للتحقيق؟

32- Oxfam International. “THE HUNGER VIRUS: HOW COVID19- IS FUELLING HUNGER IN A HUNGRY WORLD” - OXFAM MEDIA BRIEFING. 9 July 2020, please check the link: https://cutt.ly/Mp37pjy

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948

* العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة

* للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27.

* التعليق العام رقم 12 (1999) – الحق في الغذاء الكافي: المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للاطلاع على التعليق الكامل يرجى زيارة الرابط التالي: https://bit.ly/3h6ipr1

السياق الاستعماري وواقع الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

تكشف المؤشرات المذكورة سابقاً عن وجود أعباء عالية على الفلسطينيين في تحقيق الأمن والأمان والاحتياجات الأساسية المختلفة لكافة الشرائح والفئات في فلسطين المحتلة، إلا أن ذلك لا يلغي إمكانية وجود رأس مال بشري يمكن توجيهه وتمكينه للإنتاج في قطاعات حيوية مختلفة، من ضمنها الزراعة والإنتاج الغذائي، وذلك في ظل السياق الاستعماري، دون إسقاط حقنا كفلسطينيين في نضالنا المستمر للحصول على مواردنا الأساسية وانهاء حالة الاستعمار التي نعيشها.

تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6,023 مليون دونم، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة ما يقارب الخُمس تقريباً بنحو 1,2 مليون دونم أو ما نسبته 20% تقريباً من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و 10% في قطاع غزة. [33] لكن حال التقسيم المناطقي السياسي الذي فرضته أوسلو، جعل من الفلسطينيين يستغلون 17% فقط من مساحة الضفة الغربية للقطاع الزراعي، حيث تبلغ مساحة الأراضي المصنفة على أنها عالية أو متوسطة القيمة الزراعية في الضفة الغربية حوالي 2,072 مليون دونم، وتشكل حوالي 37% من مساحة الضفة الغربية، ولا يستغل الفلسطينيون منها سوى 931.5 ألف دونم (17% من مساحة الضفة الغربية)، وتعتبر الإجراءات «الإسرائيلية» أحد أهم أسباب عدم استغلال الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث تشكل المناطق المصنفة (ج) حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، الأمر الذي أدى الى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول الى أراضيهم وزراعتها أو العناية بالمساحات المزروعة فيها. [34] أما في قطاع غزة، وبالرغم من «الانسحاب الإسرائيلي» في العام 2005 والذي أعيدت بموجبه أراضي المستعمرات الاحتلالية فيه إلى «السيادة الفلسطينية»، فما زالت حكومة الاحتلال تمنع وصول المزارعين إلى أراضيهم في ما يعرف ب»المنطقة العازلة» أو «المناطق مقيدة الوصول» والتي تمتد على طول حدود القطاع الشرقية – الشمالية المحاذية ل دولة الاحتلال وبعمق يتراوح بين 150 متر إلى 1 كم. [35] وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي تقع في المنطقة العازلة والتي لا يتم استغلالها نتيجة لعدم القدرة على الوصول إليها أو تستغل في زراعة محاصيل حقلية قليلة الجدوى والمردود نتيجة للخطورة المرتبطة بالوصول إلى الأراضي بما لا يقل عن 62 كيلومتر مربع، أي ما نسبته 40 %من الأراضي المستخدمة في الزراعة في قطاع غزة. [36]

33- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022»، ص10

34- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «البيان الصحفي الخاص في الذكرى 43 ليوم الأرض». رام الله: فلسطين، 2019. أنظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2KFG0kY

35- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022»، ص10

36- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022»، ص10

كما أن مدخلات الإنتاج الزراعي – الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة تسيطر عليها حكومة الاحتلال حتى يومنا هذا، حيث يعتمد الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية، والتي تبلغ نسبتها 77% من مجمل المياه المتاحة، وقد بلغت كمية المياه المضخوخة من آبار الأحواض الجوفية (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي) في الضفة الغربية للعام 2018 نحو 99 مليون م^3، ويعود السبب الرئيسي لقلة استخدام المياه السطحية، هو سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه نهر الأردن ومنعه أيضاً الفلسطينيين من استغلال مياه الأودية.[37] ومن الجدير ذكره أنه ما زال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للمياه أقل من الحد الادنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية، (87 لتر في اليوم معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه مقابل ال 100 لتر الموصى بها) وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85% من المصادر المائية الفلسطينية. [38]

كما ويتم شراء ما نسبته 22% من المياه المتاحة في فلسطين من شركة «ميكروت» التي تتبع لدولة الاحتلال، حيث تسهم إجراءات حكومة الاحتلال بالحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية وخصوصا المياه وإجبارهم على تعويض النقص بشراء المياه من شركة «ميكروت»، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي 85.7 مليون م^3 عام 2018، وهي تشكل ما نسبته 22% من كمية المياه المتاحة التي بلغت 389.5 مليون م^3، جاءت من 25.5 مليون م^3 مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية، و274.2 مليون م^3 مياه متدفقة من الآبار الجوفية، و4.1 ملايين م^3 مياه شرب محلاة.[39]

سابقاً، كانت قد ذكرت أجندة السياسات الوطنية أن دولة الاحتلال تواصل استخراج ما نسبته 80% من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، وبالتالي يواجه الفلسطينيون شحا مزمنا في المياه، حيث لا تزيد حصة الفرد من المياه عن 79 لتراً في اليوم، وهو أقل بكثير من المعيار الصحي الأدنى الذي تعتمده منظمة الصحة العالمية، البالغ 100 لتراً للفرد يوميا. [40] تحت نفس البند «السياق الاستعماري والواقع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة» من هذه الدراسة، وردت المعدلات ٨٧ لتر في اليوم و٧٩ لتر في اليوم، هذا يعود لاختلاف المصادر في كلتا الفقرتين ولاختلاف سنوات إصدار المصادر التي نشرت).

وفيما يخص المياه لأغراض الزراعة فتقدر بما لا يتجاوز 150 مليون متر مكعب سنوياً في الضفة الغربية (60 مليون متر مكعب) وفي قطاع غزة (90 مليون متر مكعب) مشكلة ما نسبته 45% من إجمالي استهلاك المياه، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على محدودية آفاق تطور الزراعة المروية والتي لها أن تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً هاماً في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[41]

37- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه والإدارة والأرصاد الجوية يصدرون بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه ويوم الأرصاد الجوية العالميين». نشر في تاريخ 22 آذار 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2OPhIGx

38- المصدر السابق.

39- المصدر السابق.

40- مجلس الوزراء الفلسطيني. «أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً». ص4

41- وزارة الزراعة. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية 2017-2022». ص12

في حين تشكل المياه 14% من تكلفة مدخلات الإنتاج في عملية الإنتاج الزراعي،[42] إلا أن المياه هي الأكثر شحاً من بين هذه المدخلات جميعها، حتى وإن كانت تكلفتها من المدخلات هي الأقل، وهي تعتبر العنصر الأساسي لإحياء عملية الزراعة. ولا بد من الإشارة إلى أن تركز الزراعة المرويّة هو في قطاع غزة حيث تحتل 68.9% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة، أما في الضفّة الغربيّة فإن نسبة الزراعة المرويّة لا تتجاوز 7.4% من إجمالي المساحة المزروعة في الضفّة الغربيّة.[43]

وتقسم الزراعة في فلسطين المحتلة وفقاً لمصادر الري الخاصة بها، إذ توجد الزراعة المروية إلا أنها ليست متطورة بشكل كاف، حيث تحتاج بالأساس لتقنيات خاصة بها، والزراعة البعلية التي تعتمد على مياه الأمطار السنوية وهي الشكل الغالب للزراعة في فلسطين المحتلة. ولا بد من الإشارة إلى أن انتاجية الدونم الذي يعتمد على الزراعة المروية تزيد بحوالي 22 ضعف عن إنتاجية الدونم الذي يعتمد الزراعة البعلية؛ 4,783 كغم للدونم المروي مقابل 221 كغم للدونم البعلي، من هذا الفارق نلاحظ أهمية الاعتماد على الزراعة المروية لما لها من أثر على زيادة الانتاجية وتحسين وديمومة الدخل للمزارع، وهو ما يفسر منطقياً الاحتياج الدائم للمياه لأغراض الزراعة.[44]

أعلن نتنياهو نيته خلال حملته الانتخابية في نهاية العام 2019 عن ضم غور الأردن ومناطق (ج) ليتم ترسيمها رسمياً ضمن إطار حدود «إسرائيل»، وعادت حكومة الاحتلال في العام 2020 بالتلويح عن نيتها ضم مناطق غور الأردن ومعظم مناطق المصنفة (ج)، وبهذا فإنها تعلن بشكل سياسي رسمي عن إعلان هذه المناطق تابعة لدولة الاحتلال، مع العلم أنها تحتلها منذ العام 1967 ومن ثم انتقلت لتديرها إدارياً وأمنياً منذ اتفاقيات أوسلو، وبهذا تكون «إسرائيل» قد سلبت أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية. هذه الخطوة تنهي أي إمكانية للفلسطينيين للسيطرة على قدرتهم على انتاج غذائهم، خصوصاً وأن الأغوار تعتبر دفيئة طبيعية ذات قدرة إنتاجية زراعية مهولة، كما تعمل على تحويلهم لمستهلكين لمصادر الغذاء بشكل كامل من دولة الاحتلال، وتحويل الفلسطينيين من منتجين إلى أيدي عاملة رخيصة في المستعمرات الزراعية المنشئة في غور الأردن والتي قد تنشأ لاحقاً.[45] كما أن تصريحات نتنياهو لمسألة الضم تأتي في إطار مزاعم الإدارة الأمريكية عن تطبيق صفقة القرن، والتي يعتبرونها تصوراً للحل النهائي في إطار عملية السلام التي يطرحونها، والتي تجعل من أراضي الفلسطينيين عبارة عن جيوب وتجمعات مشتتة لا يمكن أن يكون من خلالها أي وحدة قادرة على الانتاج (انظر/ي الخارطة رقم 1)

42- معهد الأبحاث التطبيقية – أريج. «الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات». الملخص التنفيذي، آذار 2015، ص25

43- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مشروع نشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي». رام الله: فلسطين. 2010، ص11

44- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد «الإسرائيلي» ورقة رقم (4): الزراعة النباتية في فلسطين. 2019، ص8

45- موقع الجزيرة نت. «غور الأردن آخر مشاريع الضم.. تعرف إلى مراحل توسع الاحتلال الإسرائيلي بالخرائط». نشر في تاريخ 6 تموز 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2OS36Wx

خارطة رقم (1): فلسطين المحتلة وفقاً لرؤية الإدارة الأمريكية للسلام (خارطة مفاهيمية).*

* من موقع مركز الجزيرة للدراسات (خارطة مترجمة). انظر/ي الرابط التالي:

سياسات صانع القرار الفلسطيني والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة

بخصوص سياسات صانع القرار الفلسطيني الممثلة بالسلطة الفلسطينية، نلاحظ أن موازنة القطاع الزراعي تعتبر أقل موازنة بين القطاعات المختلفة، ففي العام 2018 لم تتجاوز 1% من مجموع الموازنة، إذ وضعت الحكومة الفلسطينية 102,039 مليون شيقل مخصصات موازنة وزارة الزراعة من أصل 5.8 مليار دولار أمريكي، وفي العام 2017 بلغت موازنة وزارة الزراعة 98,857 مليون شيقل، وفي العام 2016 بلغت 89,214 مليون شيقل، في حين ما زالت قطاعات أخرى تأخذ الحصة الأكبر من موازنة السلطة الفلسطينية.[46] فعلى سبيل المثال توزع الإدارة العامة للموازنة العامة أموال الموازنة وفقاً للقطاعات الأربعة: قطاع الحكم، قطاع البنية التحتية، القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي. يحصل على قطاع الحكم لوحده 7.772 مليار شيكل، بما يعادل 47% من الموازنة، ويشمل هذا القطاع مكتب الرئيس ومؤسسات منظمة التحرير ومجلس الوزراء ووزارة الداخلية والأمن الوطني ووزارة المالية والتخطيط ووزارة العدل.[47] بينما يأخذ القطاع الاقتصادي والذي يعني الاهتمام به وتطويره توجه الحكومة التنموي ومدى اهتمام الحكومة بزيادة التنمية، يأخذ فقط 2% من الموازنة العامة بقيمة 387 مليون شيقل (وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، هيئة تسوية الأراضي والمياه وسلطة الأراضي).[48] هذا يعكس أنه لا يوجد خطط تنموية حقيقية لزيادة الإنتاج الفلسطيني والاهتمام به وبالتنمية، وبالتحديد في قطاعات الصناعة والزراعة. ولم تختلف موازنات الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بهذا الإطار في الأعوام 2019-2020، حيث أنه تم الإعلان عن حالة الطوارئ في هذا العام.

وضعت وزارة الزراعة عدة استراتيجيات للقطاع الزراعي، منها استراتيجية القطاع الزراعي (رؤية مشتركة) للأعوام 2011-2013، و»استراتيجية القطاع الزراعي – صمود وتنمية 2014/2016»، و»استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017 -2022». وتناولت الاستراتيجيات عدداً من الأولويات والأهداف الاستراتيجية بنيت على عمل مخرجات تقارير لجان فنية ومشاورات واحتياجات المزارعين والسياسات القطاعية والعبر قطاعية، ونصت على أن الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي تتمثل بهدفها الأول والذي يتعلق بصمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزراعة، وكهدف ثاني أن تدار الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية بكفاءة وبشكل مستدام، أما الهدف الثالث أن يكون هنالك إطاراً مؤسسياً قانونياً ملائماً ومتكاملاً وقوى بشرية مدربة ومؤهلة تساهم في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، وهدفاً رابعاً وهو زيادة وتحسين إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني لتحقيق الأمن الغذائي، وخامساً تحسين البنية التحتية وخدمات زراعية مناسبة، وسادساً زيادة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، أما سابعاً وأخيراً أن تكون هنالك جاهزية كاملة للقطاع الزراعي للمساعدة في تحقيق متطلبات إقامة دولة.[49]

46- وزارة المالية والتخطيط – الإدارة العامة للموازنة العامة. «قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018». ص149

47- وزارة المالية والتخطيط – الإدارة العامة للموازنة العامة. «موازنة المواطن – السنة المالية 2018». ص13

48- المصدر السابق، نفس الصفحة.

49- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي – رؤية مشتركة 2011-2013». تموز 2010، ص25-26. أنظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2M2IBal

أما فيما يتعلق بدعم صمود المزارعين كهدف، تبنت استراتيجية «رؤية مشتركة 2011-2013»، عدداً من السياسات التي تعزز صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء كإعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية، وذلك من خلال مساندة مزارعي الحيازات الصغيرة والصيادين في قطاع غزة، ومساندة مزارعي المحاصيل التصديرية، وتأهيل البنية التحتية الزراعية المدمرة، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي وإسناد المزارعين المتضررين من الجدار، وتوفير الحوافز والدعم للمزارعين المجاورين للمستعمرات، والمساعدة في إعداد ملفات حصر الأضرار بالاستناد للقانون الدولي.[50] أما السياسة الثانية التي تتبناها لذات الهدف الاستراتيجي هي دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة مزارعي الحيازات الصغيرة وفقراء الريف والنساء والبدو، وذلك من خلال تكثيف مشاريع تنويع مصادر الدخل، وزيادة المشاريع المكثفة للعمالة، وتمكين المرأة في القطاع الزراعي.[51] ولم تختلف استراتيجية القطاع الزراعي للأعوام 2016/2014 كثيراً عن سابقتها، حيث أبقت الرؤية المعتمدة في ضوء نتائج مراجعة استراتيجية القطاع الزراعي 2013/2011، مما يعني أن الأهداف الاستراتيجية بقيت على ما هي عليه، إلا أنه تم وضع عدد من المؤشرات التي تسعى الأهداف الاستراتيجية لتحقيقها أهمها زيادة مساحات الأراضي المزروعة بمقدار 13% بنهاية 2016 مقارنة بنهاية 2013. [52] كما وضعت الحكومة الفلسطينية السابعة ضمن أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 «المواطن أولاً»، وضعت الزراعة ضمن سياساتها الوطنية في المحور الثالث من أجندة السياسات وهو محور التنمية المستدامة، كفاية للوصول بعنوان واضح «النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية».[53] كما وضعت الحكومة ضمن أجندتها ضمن السياسة الوطنية «بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني» تدخلاً سياساتياً يكمن في إعادة قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة، وتدخلاً ثانياً يكمن بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[54] هذا وتضع الحكومة ضمن الأولوية الوطنية العاشرة «مجتمع قادر على الصمود والتنمية» سياسة وطنية بعنوان (النهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية)، وتضع تدخلات سياساتية لذلك: زيادة الإنتاج -النباتي والحيواني- وتطوير سلاسل القيمة، وتدخل آخر وهو حماية المزارعين ودعمهم ولا سيما في المناطق المهددة والمهمشة. وتأتي السياسات ضمن الأجندة استكمالاً لتحقيق السياسات التي تضعها وزارة الزراعة ضمن استراتيجية القطاع الزراعي «صمود وتنمية 2017-2022»، والتي تناولت أهدافاً شبيهة بأهداف الاستراتيجية التي سبقتها، إلا أنها أعادت صياغتها بشكل مختلف ووضعت الأولويات السياساتية فيها.[55]

50- المصدر السابق، ص27-28

51- المصدر السابق، ص28-29

52- وزارة الزراعة. «استراتيجية القطاع الزراعي - صمود وتنمية 2014-2016»، ص17-18. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2ZrKznO

53- مجلس الوزراء الفلسطيني. «أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً»، ص35

54- المصدر السابق، ص37

55- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017 -2022»، ص31

بالرغم من كافة هذه السياسات والأهداف والخطط، إلا أن قطاع الزراعة بالمجمل ما زال يعاني من تراجع بشكل واضح جداً، حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فمن 36% في السبعينات من القرن الماضي، الى حوالي 25% في الثمانينات، وفي بداية التسعينات كانت النسبة حوالي 13% استمرت هذه النسبة في التراجع لتصل حوالي 8.2% في العام 2000، وإلى حوالي 6.1% في العام 2009، وبلغت حوالي 3% في العام 2017. [56] (انظر/ي الشكل رقم 1)

شكل رقم (1): مساهمة قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للأعوام 2000-2018

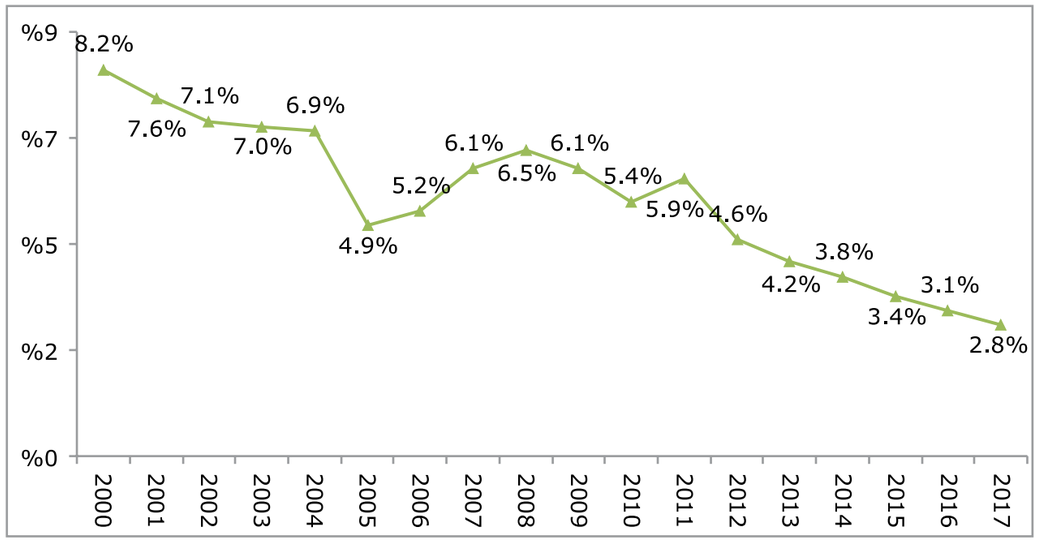

كشفت دراسة أعدها اتحاد لجان العمل الزراعي UAWC بعنوان «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي»، أنه وبعد مراجعة التشريعات الزراعية (قوانين، قرارات بقوانين، أنظمة وتعليمات خاصة)، أن هنالك حالة من التعارض والتضارب ما بين التشريعات الناظمة للعمل الزراعي في فلسطين، كما أن هنالك تعارض لتلك التشريعات مع القانون الأساسي الذي يعتبر بمثابة الدستور، بما يشكل عدم دستورية لبعض النصوص القانونية مما يجعلها عرضة للطعن والإلغاء من قبل القرار.[57] كما وكشفت المراجعة على وجود حالة من خلط تشريعي وعدم احترام القواعد القانونية الناظمة لصدور التشريعات من حيث احترام قواعد التدرج التشريعي من قبيل صدور بعض التعليمات من وزير الزراعة، والتي يفترض أن تصدر على شكل أنظمة من مجلس الوزراء كما في حالة تحديد المخاطر وصدوره على شكل آلية تعويضات.[58]

56- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2015-2016». يرجى الاطلاع على الرابط التالي: https://bit.ly/2xpSS7q

57- اتحاد لجان العمل الزراعي. «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله: فلسطين، أيلول 2019، ص7-8

58- المصدر السابق، ص8

هذا بالإضافة إلى وجود تضارب في الصلاحيات ما بين وزارة الزراعة وسلطة المياه بشأن المصادر المائية (بالتحديد المصادر المائية الموجودة في ملكيات خاصة)، وغياب لصدور بعض الأنظمة التي تسهم في إنفاذ بعض التشريعات، تخبط تشريعي بشأن المجالس الزراعية المتخصصة وعدم صدور نظام خاص بتشكيل المجلس الزراعي الاستشاري، كما ويوجد تجاهل للتشريعات الزراعية للنساء وخاصة في الأرياف، وهناك عدم إقرار لنظام الرقابة الزراعية، وعمومية في أهداف القوانين الخاصة والتي تتقاطع بشكل كبير مع أهداف قانون الزراعة مما يجعل عملية تقييم تحقيق أهداف القوانين الخاصة من قبيل صندوق درء المخاطر* بالغة الصعوبة، أضف لذلك أن مفهوم التعويضات على الكوارث الطبيعية هي ليست بمفهوم التعويض بل مساعدات طوعية غير ملزمة للصندوق، كما وأن هنالك تخوفات من أن يتم تحويل التأمينات الزراعية لتصبح خدمة يديرها القطاع الخاص مما ينعكس بالتكلفة على المزارعين[59].

هذا جميعه وضحته الدراسة فيما يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي، مما يعني أنه يجب على المشرع الفلسطيني أن يقوم بعملية مراجعة معمقة بالتشريعات التي تتعلق بقطاع الزراعة، وعليه لا بد من التعمق في هذه المسألة بشكل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي يرجوها المزارع الفلسطيني.

أنشئ بموجب أحكام القرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣م، صندوق مستقل متخصص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية بكافة أشكالها، ويسمى صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية الفلسطيني، على أن يكون له حسابان، حساب خاص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية وحساب آخر بالتأمينات الزراعية بكافة أشكاله. يتمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات القانونية، التي تكفل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ويكون له ذمة مالية مستقلة بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وحق التقاضي وفق أحكام القانون.

59- المصدر السابق، ص8-9

مدخلات الإنتاج الزراعي

كما أوردنا سابقاً، تشكل المياه 14% من تكلفة مدخلات الإنتاج في عملية الإنتاج الزراعي، وهي تأتي الخامسة من حيث قيمة مدخلات الإنتاج[60] التي أعلاها الأسمدة التي تشكل 21% من قيمة مدخلات الإنتاج، تليها المبيدات التي تشكل 20%، فالأيدي العاملة التي تشكل 18% والبذور والاشتال التي تشكل 17% من مدخلات الإنتاج (انظر/ي الشكل رقم 2)، إلا أن مدخلات الإنتاج الزراعي جميعها تعتبر مكلفة على المزارع الفلسطيني في عملية الإنتاج، فالمياه مثلاً بالإضافة إلى شح توافرها الناجم عن سطوة الاستعمار عليها، إلا أنه يوجد إشكالية تتعلق بإدارة الفلسطينيين للموارد المائية الموجودة أساساً بين أيديهم للزراعة، وقد نجد مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج الزراعية الأخرى، إلا أن المياه لا يوجد مصادر سوى تلك التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال أو الآبار الجوفية المتوفرة، والتي لم تعد جودتها ونوعيتها كما كانت في سابق عهدها لتلوثها وزيادة ملوحتها بسبب التغيرات الجيولوجية والمناخية كما أن استخراج المياه وحسابه كمدخل، يدخل فيه عامل الطاقة المساعد في الاستخراج (عملية ضخ المياه)، وهذه تختلف وفقاً لعمق البئر وحجمه وإذا ما كانت تعمل المضخة على المحروقات أم على الكهرباء أو الطاقة الشمسية[61].

شكل رقم (2): تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي في فلسطين*

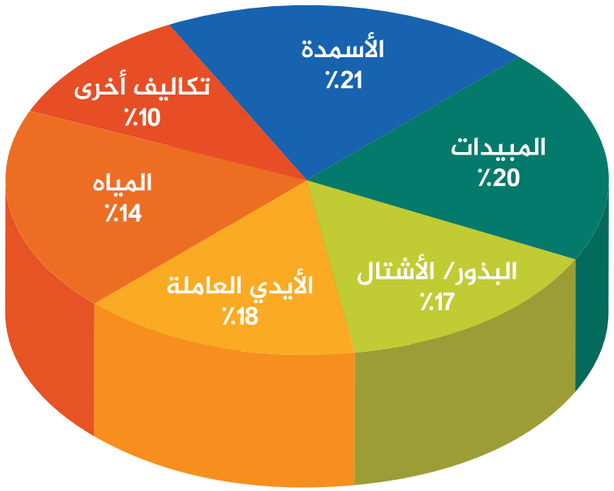

60- معهد الأبحاث التطبيقية – أريج. «الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات». الملخص التنفيذي، آذار 2015، ص25

61- اتحاد لجان العمل الزراعي. «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله: فلسطين، أيلول 2019، ص84

* هذا الشكل مأخوذ من دراسة «الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات» لمعهد الأبحاث التطبيقية، ذكر سابقاً، ص25

ومن الممكن القول أن أكبر الإشكاليات التي تتعلق بقضية المياه بعيداً عن سطوة الاحتلال على مصادره:

- عدم توحيد تعرفة المياه وسوء التوزيع: خلقت حالة عدم توحيد تعرفة المياه بين المحافظات الفلسطينية بالإضافة إلى التباينات بين المناطق من حيث المصادر المائية، إلى حالة من سوء التوزيع واللاعدالة، مما انعكس على المزارعين بشكل سلبي من حيث تكلفة الإنتاج [62].

- غياب تعرفة الاستهلاك المائي للزراعة: لا يوجد تعرفة حقيقية ومنصوص عليها تحدد قيمة استهلاك المياه للمزارعين في فلسطين، مما يعني غياب السياسات التي تسعى لتحقيق عدالة وتشجيع للمزارعين الفلسطينيين على زيادة انتاجهم الزراعي. عملية تسعير كوب المياه للاستهلاك الزراعي تبنى بأشكال مختلفة، إذ تعتمد بشكل أساسي على مصدر المياه للزراعة [63].

- مياه الزراعة ما بين الملكية الخاصة والسيطرة على الفلاحين: مع غياب التشريعات والسياسات التي تنظم قطاع المياه في فلسطين، تبقى التشريعات القديمة والأعراف هي السارية في تنظيم هذا القطاع، وأحد أبرز هذه الإشكاليات هي الملكية التاريخية لهذه الأراضي من قبل عائلات معينة، الأمر الذي أدى لخلق أزمة كبيرة في قطاع الزراعة. وعلى الرغم من أن المشرع الفلسطيني نص على أن هذه الآبار هي ملكية عامة،* إلا أن هذا لا يجد تطبيقاً له على أرض الواقع [64].

وبخصوص الأسمدة، والتي تعتبر الأكثر كلفة في مدخلات الإنتاج الزراعي، فهي تستنزف المزارع الفلسطيني بشكل كبير، كما أنها مرتبطة بشكل مباشر بسوق الاحتلال ومحدداته، خاصة الأسمدة الكيماوية [65]. كما يوجد مساحة للمزارعين بالوصول المادي إلى مجموعة متنوعة من الأسمدة والمبيدات، حيث أن مخازن الإمدادات عديدة وموزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتتوفر بدائل للمنتجات ذات الاستخدام المزدوج المحظورة على نطاق واسع في هذه المتاجر أيضًا، كما أن سهولة الوصول إلى السوق السوداء زاد من قدرة المزارعين إلى الوصول إلى المنتجات الخطرة وغير القانونية، ويعتبر استخدام المبيدات في الضفة الغربية مفرطًا جداً في السنوات الأخيرة [66].

62- المصدر السابق، ص85

63- المصدر السابق، ص86

* المياه في باطن الأرض ليست ملكية من يستخرجها، لأنها لا تأتِ فقط من أرضه بل تتشكل في باطن الأرض من خلال الحوض المائي أو المسقط المائي، الذي يقع خارج أرض صاحب البئر وبالتالي فالمياه لم تتجمع من أرض مستخرجها

64- المصدر السابق، ص91

65- وزارة الزراعة. «استراتيجية القطاع الزراعي - صمود وتنمية 2014-2016». رام الله – فلسطين. ص9

66- Palestinian Farmers Union (PFU). “Policies Regulating Agricultural inputs in the West Bank”. Page 17

أما بخصوص الأعلاف، أشارت ورقة لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية حول الأعلاف، إلى قدرة الحكومة الفلسطينية على إنشاء مصنع للأعلاف (وصوامع للتجميع) بما يخفض من قيمة الأعلاف التي تصل مساهمتها في مستلزمات الإنتاج إلى حوالي 59%، وهي أعلى قيمة داخل مستلزمات الإنتاج، وبما يؤدي إلى خفض الكلفة وزيادة ربحية المنتج، ويؤثر على السعر النهائي للمستهلك الفلسطيني [67].

يعد ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين، وهي تؤثر بشكل مباشر على الأرباح التي قد يجنيها المزارعون، حيث وضحت نتائج بحث أعده معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أن مدخلات الإنتاج تشهد ارتفاعاً كبيراً، وهو ناجم عن تذبذب أسعار العملات وارتفاع أسعار المحروقات وسيطرة التجار على وكالات الأسمدة والمبيدات مما يزيد فرصة تحكمهم بأسعار الأسمدة والمبيدات [68].

في الدراسة الصادرة عن اتحاد لجان العمل الزراعي «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي»، أظهرت الدراسة أن الوزارة المختصة بالقطاع الزراعي في استراتيجياتها وخططها التي قامت بصياغتها، مدركة تماماً لمسألة تسعير مدخلات الإنتاج وأهمية ذلك، لكنها لم تفعل أي خطوات حقيقية لمعالجة هذه المسألة والمشاكل المتعلقة بالارتفاع الكبير في أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج، سواء على مستوى إيجاد بدائل أو من خلال تشجيع التصنيع الفلسطيني لمدخلات الإنتاج التي تدخل في عملية الإنتاج هذه [69].

67- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. «صناعة الأعلاف – سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي». رام الله: فلسطين، 2019.

68- معهد الأبحاث التطبيقية – أريج. «الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات». الملخص التنفيذي، آذار 2015، ص26

69- اتحاد لجان العمل الزراعي. «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله: فلسطين، أيلول 2019، ص9-10

عزوف الفرد الفلسطيني عن الزراعة كنتيجة: ما العمل؟

كل ما سلف ذكره يجعل توجه الفلسطينيين للزراعة أصعب، من احتلال وسيطرة على الموارد وسوء إدارة وغياب نية لمعالجة ما هو قائم، إلا أن هنالك عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى ساهمت في ذلك تتعلق أيضاً بفتح أسواق العمل الجديدة (كالعمل في المستعمرات والداخل المحتل)، بالإضافة إلى أنه ومع قيام السلطة الفلسطينية أصبح هنالك قطاعات خدماتية واستثمارات استقطبت الفلسطينيين للعمل فيها، والتي جعلت من الفلسطيني يستبدل الزراعة بها. كما أنه لا حماية حقيقية موجودة للمزارع الفلسطيني، خصوصاً مزارعي الحيازات الصغيرة، الذين تهدد أراضيهم بالمصادرة من قبل حكومة الاحتلال، والذين أيضاً يواجهون ظروفاً اقتصادية صعبة. وبالرغم من ذلك، يواجه مزارعو الحيازات الصغيرة انكشافاً ملحوظاً أيضاً على صعيد العدالة في تحصيل حقوقهم من خلال انتاجهم المتحقق، حيث أشارت ورقة حقائق لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، أنه تمر عملية بيع المنتجات من مزارعي الحيازات الصغيرة لسوق الاستهلاك سواء على مستوى التصدير أو السوق المحلي من حيث التسعير بعدة مراحل، حيث تخرج السلعة بسعرها الأولي من المزارع التي يعمل بها مزارعو الحيازات الصغيرة، ليحصل عليها الوسيط ويعيد بيعها بالسعر الذي يضعه هو مقابل إما نقل المنتجات أو في بعض الحالات قد يضاف عليها مدخلات أخرى كالتعليب والتغليف، ومن ثم يتم بيعها في السوق المركزية بسعر الوسيط لتوزع في المحلات التجارية وتباع بسعر التجزئة للمستهلك النهائي، أو أن يتم تصديرها للخارج[70]. وينعكس ذلك على السلع الأساسية من الإنتاج الزراعي كالطماطم (البندورة) والخيار وحتى البيض، وفي بعض الأحيان تصل أرباح الوسطاء لأكثر من 300% من معدل البيع الأساسي [71]. وفي هذا الإطار قدم مرصد السياسات عدة توصيات منها ضرورة تطوير وتفعيل استراتيجية زراعية تحتوي على أسس مستدامة لإنتاج زراعي يخدم المزارع الفلسطيني والسوق الفلسطينية عبر دعم حكومي سخي، وتفعيل صندوق درء المخاطر، وإعادة توزيع الحصص السوقية داخل فلسطين بحيث يصبح الاستهلاك المحلي هو الأساس، بالإضافة لعدة توصيات في ذات الإطار [72].

وبالعودة للبيانات العامة، بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في العام 2010 حوالي 14%، وتراجعت لتصل حوالي 6.7% في العام 2017 [73] (انظر/ي الشكل رقم 3). كما وسجل نشاط الزراعة أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع 73 شيقل في الضفة الغربية و21 شيقل في قطاع غزة، في الوقت الذي بلغ فيه معدل الأجر اليومي في القطاع الخاص حوالي 93 شيقل في الضفة الغربية و45 شيقل في قطاع غزة [74]، وسجل نشاط البناء والتشييد أعلى معدلات للأجور

70- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). «ورقة حقائق - من المزارع للمستهلك: الأرباح للوسطاء». شباط 2020، ص3

71- المصدر السابق، ص3-4

72- المصدر السابق، ص4-5

73- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين في جميع القطاعات في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2017». يرجى الاطلاع على الرابط التالي: https://bit.ly/2KUtbUY

74- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الواقع العمالي في فلسطين لعام 2018 بمناسبة اليوم العالمي للعمال». انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2YPljf8

اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل 104 شيقل في الضفة الغربية و42 شيقل في قطاع غزة [75]، يليه نشاط الخدمات 103 شيقل في الضفة الغربية و78 شيقل في قطاع غزة.

الشكل رقم (3): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين في الأنشطة الزراعية للأعوام: 2000-2018

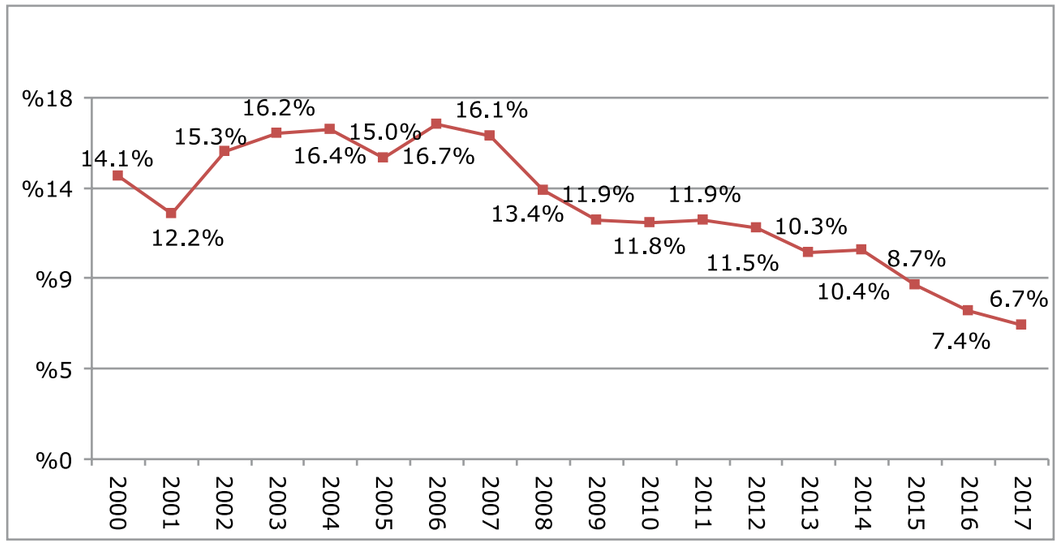

كما أن أرقام الأجور هذه تدل على أن العمل في القطاعات الأخرى بات مجدياً للفلسطينيين على الصعيد الاقتصادي أكثر من العمل في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أنه ومنذ سبعينيات القرن الماضي، ساهم فتح سوق العمل في الأراضي المحتلة بالعزوف بشكل كبير عن الزراعة، وما زال ذلك مستمراً حتى يومنا هذا. كما أنه ومع قدوم السلطة الفلسطينية والاستثمارات المالية التي جاءت تحت سقفها، توجه قطاع كبير من الأفراد للعمل في مؤسساتها والعمل في المشاريع التي جاءت تحت مظلة السياق الفلسطيني في أوسلو، مما ساهم بشكل كبير ومباشر في تهميش الزراعة الفلسطينية بشكل قوي وعزوف الفلسطينيين عنها.

في دراسة نشرتها الأونكتاد بعنوان «قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر»، حصرت الدراسة مجموعة من التوصيات منها التعويل على مواطن قوة القطاع الزراعي والفرص المتاحة فيه، حث السلطة الفلسطينية والجهات المانحة للاستثمار في القطاع، الحاجة الماسة لإنشاء مصرف فلسطيني للتنمية الزراعية، تحسين سلالات المواشي والعلف والمحاصيل الحقلية، إتاحة الوصول من دون عائق إلى المناطق (ج)، تعويض الأثر الناجم عن استخدام عملة الاحتلال وسعر الصرف، وحماية البيئة [76]. هذه التوصيات جميعها جيدة في حال كان هنالك أي استجابة للتوصيات، فضعف الإمكانيات الفلسطينية يعيق ذلك من جهة، والاحتلال الذي يعتبر المعيق الأساسي لكل ذلك من جهة أخرى، يعيقان تحقيق ذلك على المدى القريب، لذا تبقى الإشكالية عالقة وتحتاج لحلول جديدة يتبناها صانع السياسات الفلسطيني والحركات الاجتماعية والمؤسسات الأهلية الفلسطينية.

75- المصدر السابق.

76- الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. «قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر». 2015، ص37-42

ثم أن هنالك مغالطة أساسية في الطرح الذي يتبنى دعم صمود المزارعين إذا ما نظرنا للصادرات والواردات الفلسطينية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، حيث كشفت ورقة لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، وجود فجوة كبيرة في الصادرات والواردات من وإلى دولة الاحتلال، حيث تشكل الواردات ستة أضعاف الصادرات الزراعية، بعجز يبلغ حوالي 298.1 مليون دولار، ويرى الباحثون في مرصد السياسات أن هذا العجز يمكن تقسيمه إلى نوعين: الأول يكمن بأن بعض المنتجات يصعب إنتاجها محلياً نظراً لعدم ملائمة الأراضي المتاحة والظروف الجوية الملائمة والموارد المتاحة وارتفاع تكاليفها مثل الذرة والأفوكادو والتفاح، وثانياً لا يوجد نية للاستثمار في منتجات بالإمكان التوسع في إنتاجها محلياً مثل الذرة التي من الممكن زراعتها في سهول طوباس وجنين، والثوم والتمر والموز والحمضيات بأنواعها والبرقوق والدراق والرمان، هذه أمثلة على أهم السلع الزراعية [77] (انظر/ي الشكل رقم 4). لذا فإن أولوية دعم المزارعين هي في استهلاك منتجاتهم من الذرة والتمر والموز والثوم الناشف، وتشجيعهم على زراعة ما يتم استيراده من وعبر منظومة الاحتلال لاستبداله بمنتج وطني محلي.

شكل رقم (4): أهم الواردات الفلسطينية* المرصودة من أو عبر «إسرائيل» لأهم السلع الزراعية النباتية الطازجة من حيث القيمة في العام 2017 (القيمة بالمليون دولار)

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

77- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). «سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد «الإسرائيلي» ورقة رقم (4): الزراعة النباتية في فلسطين». 2019، ص6

وهذا لا ينعكس فقط على الواردات النباتية، بل أيضاً كشفت ورقة سابقة للمرصد أنه يستورد التجار الفلسطينيون بقيمة 70-90 مليون دولار سنوياً من العجول، كما وينفق الفلسطينيون ما قيمته 200 مليون دولار من استيراد الأعلاف وحبوب الأعلاف، أضف إلى ذلك استيراد الألبان بمبلغ 23 مليون دولار،* والجبة الصفراء بحوالي 20 مليون دولار، حيث بإمكان الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الزراعية الاستثمار في هذه القطاعات [78] (انظر/ي الشكل رقم 5).

الشكل رقم (5): أعلى عشرين سلعة تم استيرادها من أو عبر «إسرائيل» إلى فلسطين في العام 2017

القيمة بالألف دولار أمريكي

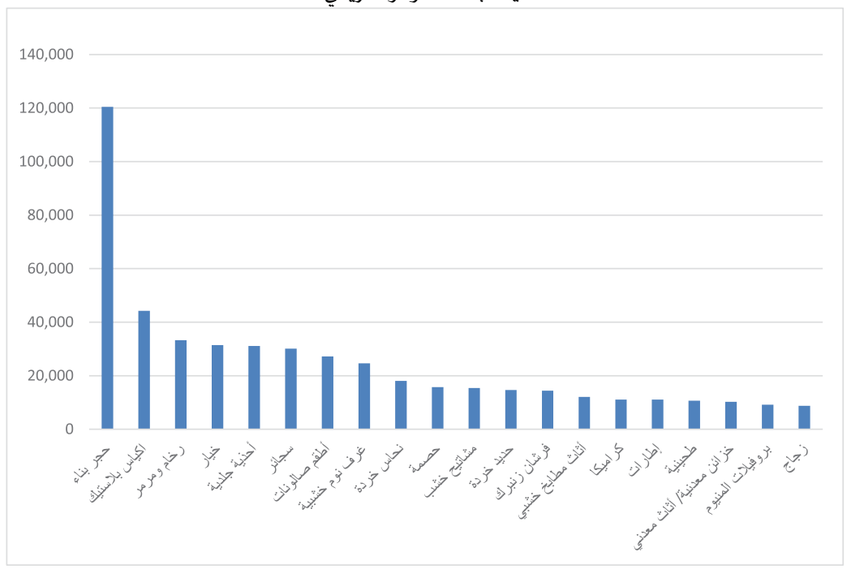

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

كما وأشار اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين في ورقة موقف بعنوان «إحياء حق الاسترداد الضريبي لقطاع الثروة الحيوانية في فلسطين» أن الثروة الحيوانية تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني، وتبلغ قيمة الإنتاج الحيواني في فلسطين من مجمل الإنتاج الزراعي ما يقارب 40%، ويقدر حجم إنتاج لحوم الأبقار حوالي 3,394 طناً سنوياً، ولحوم الأغنام 10,440 طناً سنوياً ولحوم الماعز 8406 أطنان سنوياً، فيما تقدر كمية الإنتاج من الألبان 123,098 طن من الألبان سنوياً، ويغطي هذا الإنتاج حصة كبيرة من احتياجات الاستهلاك المحلي، كما أن قطاع الثروة الحيوانية له أهمية في الاقتصاد الأسري حيث يشكل مصدر رئيسي أو ثانوي للأسرة [79].

* أصدر مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) ورقة خاصة حول قطاع الألبان والأجبان بعنوان «»سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد «الإسرائيلي» ورقة رقم (5): إنتاج الألبان والأجبان في فلسطين». انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3i0S3Y0

78- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). «سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد «الإسرائيلي» ورقة رقم (1): الإنتاج المحلي كخطوة أولى». 2019، ص2

79- عبدالكريم، نصر. «إحياء حق الاسترداد الضريبي لقطاع الثروة الحيوانية في فلسطين: الآثار الاقتصادية والمالية – ورقة موقف». رام الله: فلسطين، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين. آب 2017، ص10

وفي ظل المؤشرات المطروحة في هذه الورقة وتوصيف الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، بديهياً يدور في أذهاننا أن المعركة مع الاحتلال ما زالت مستمرة وأننا كفلسطينيين سُرقت مواردنا الطبيعية التي تحكم مدخلات الإنتاج الغذائي ونمطه في فلسطين، حيث باتت التبعية والارتباط باقتصاد الاحتلال بشكل مباشر، لذا يكون السؤال: كيف لنا أن نبني منهج تحرري في إنتاج الغذاء الفلسطيني في ظل هذه المعطيات؟ وكيف لنا أن نتصور شكل الاقتصاد الفلسطيني الزراعي في مرحلة ما بعد الاستقلال؟ وكيف نعالج الأزمة الحالية بأفضل النماذج؟ ولربما من الصعب علينا الاستدلال في الإجابة على السؤال الأول والثاني من هذه التساؤلات، لكن قد تكون الإجابة على السؤال الأخير مدخلاً استشرافياً للرؤية المستقبلية لواقعنا الفلسطيني من حيث السيطرة على الإنتاج فالسيطرة على الموارد لاحقاً فبناء اقتصاد وطني حر مستقل يصاحب مرحلة تحرر فلسطين. إلا أن هذه الورقة تناقش النموذج الأفضل في بدء معالجة الأزمة من منطلق مفاهيمي يرسخ على أرض الواقع.

تطرح هذه الورقة المفارقة بين «الأمن الغذائي» كمفهوم، وبين «السيادة الغذائية الوطنية» كمفهوم، وما هي عناصر كل منهما، وما هو النموذج الأنسب لتحقيق معالجة الأزمة الحالية في فلسطين بأبعاد اقتصادية، اجتماعية، صحية وبيئية. كما وتستحضر الورقة الأدبيات الفلسطينية حول ذلك، والآليات المطبقة في فلسطين، لتكون في النهاية ورقة جامعة تطرح خياراً بديلاً للسياق الموجود حالياً.

السيادة الغذائية مقابل الأمن الغذائي

شهد مفهوم الأمن الغذائي منذ نشأته خلال السبعينيات من القرن الماضي عدة تطورات اقترنت بالأبعاد الاقتصادية والكمية البحتة والتحولات التي أُدخلت على المفهوم لترتبط بالحقوق والمقاربات الإنسانية والنوعية. ويعتبر تعريف الأمن الغذائي الذي تم تبنيه خلال القمة العالمية للغذاء لسنة 1996 التعريف الأكثر تداولاً والذي يأخذ بعين الاعتبار التطور الهام في إدراك مختلف الأبعاد التي تتصل بهذا المفهوم: "الأمن الغذائي يتحقق عندما يصل كل الأشخاص، وفي كل وقت، مادياً واقتصادياً، إلى غذاء كافٍ وسليم ومغذي يلبي حاجياتهم التغذوية واختياراتهم الغذائية بما يمكنهم من قضاء حياة نشيطة وصحية [80]».

وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي يخاطب ويحاكي سياسات الدول الموقعة على الإعلان [81]، ويضع عليها التزامات، وهي:

• بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع.

• تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، والى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات، على أغذية كافية ووافية تغذوياً يستفاد منها استفادة فعالة.

• المتابعة في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرياً لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف؛

• العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق؛

• السعي إلى تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، وإلى التأهب لمواجهتها، وإلى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.

80- محجوب، عزام ومحمد منذر بلغيث. «الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص50

81- مؤتمر القمة العالمي للأغذية. «إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي». 1996، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39Bl75i

• تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة.

• تنفيذ خطة العمل هذه ورصدها ومتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

هذه البنود محكومة بالاتفاقيات التجارية الدولية، ومحكومة أيضاً بالأوضاع السياسية للدول، والتي لا يوجد توازن من حيث الإمكانيات والقوى فيما بينها، مما يجعل الفجوة تمتد من كونها دولية على صعيد الحكومات، لتكون محلية على صعيد المجتمعات، كما أنها تنصاع لصالح الشركات التجارية العملاقة والعابرة للأوطان في مسألة التجارة الغذائية، والسيطرة على هذا السوق عالمياً. واليوم وفي ظل جائحة كورونا وهي التي تعتبر أكبر أزمة عالمية، أو من الممكن وصفها بـ «عولمة الأزمة»، يتم الحديث عن أعداد مهولة من الأسر التي قد تتعرض لانعدام الأمن الغذائي وانكشافه، نتيجة لاحتكام مفاهيم الأمن الغذائي لقوانين التجارة وعلاقات الدول فيما بينها البعض (راجع فصل الإشكالية في هذه الورقة).

في ضوء الممارسة التي تلت قمة الغذاء عام 1996 واستمرار الأزمات والسياسات غير المنسجمة مع متطلبات تحقيق الأمان الغذائي، التقت الحركات الفلاحية والنسائية والبيئية والتنموية المعنية بالموضوع مرة أخرى في نيليني عام 2007، حيث تم تطوير مفهوم السيادة الغذائية في صيغته الراهنة، بقصد إعادة الاعتبار إلى العنصر الأساسي/السياساتي في تحقيق الأمان الغذائي، وجرى تقديمها بما هو مفهوم بديلٍ عن مفهوم «الأمن الغذائي» التقني وما يرتبط به من ممارسة فعلية جعلت من هذا المفهوم عنصراً في الخطاب والسياسة النيوليبرالية، لا ترى أي تعارض بينه وبين تسليع الغذاء، وتدمير النظم الزراعية المحلية، وتغيير أنماط الغذاء، وسياسات الإغراق والترويج للممارسات الزراعية غير المستدامة ولاستخدام المبيدات الكيماوية الزراعية الضارة والبذور والمنتجات المعدلة وراثيا... إلخ، وهو ما يخالف ما كان من المفترض به أن يحصل التزاماً بكامل إعلان روما [82]. نشأ مفهوم السيادة الغذائية في التسعينيات من القرن الماضي، وقد أطلقته الحركات الاجتماعية للمزارعين بمناسبة القمة العالمية للغذاء لسنة 1996، أي بسنة بعد استحداث المنظمة العالمية للتجارة، وتم تقديمه كبديل عن السياسات النيوليبرالية كأداة أنجع لمقاومة الجوع، ومناهض للهيمنة الرأسمالية العالمية على النظم التجارية والزراعية في سياق العولمة [83]. ويشير المصطلح إلى حق الشعوب والأمم في التحكم في نظمها الغذائية وأسواقها وأساليب انتاجها وعاداتها الغذائية وبيئتها، وفي العام 1996 قامت منظمة لا فيا كميبسينا La Via Campesnia (حركة طريق الفلاحين)،*

82- نعمة، أديب. «الحق في الغذاء: إطار مفهومي ومقترحات عملية للمجتمع المدني»– راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص23

83- المصدر السابق، ص51

* حركة دولية تجمع ملايين الفلاحين، ومزارعي الحيازات الصغيرة، والمزارعين المتوسطين، والأشخاص الذين لا يمتلكون أراض، والنساء والشباب الريفيين، والسكان الأصليين، والمهاجرين، والعمال الزراعيين من جميع أنحاء العالم. تدافع الحركة في مفاهيمها عن زراعة الفلاحين من أجل السيادة الغذائية كوسيلة لتعزيز العدالة والكرامة الاجتماعية وتعارض بشدة الزراعة التي تقودها الشركات والتي تدمر العلاقات الاجتماعية والطبيعة.

وهي مظلة عبر وطنية لمنظمات الفلاحين من حول العالم، بتعريف السيادة الغذائية على أنها حق كل دولة في الحفاظ على قدرتها على إنتاج أغذيتها الأساسية وتطويرها، بحيث تحترم التنوع الثقافي والانتاجيد [84]. في حين عرفت القمة العالمية للغذاء سنة 1996 الأمن الغذائي على أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يصل كل الأشخاص، وفي كل وقت، مادياً واقتصادياً، إلى غذاء كافٍ وسليم ومغذي يلبي حاجياتهم التغذوية واختياراتهم الغذائية بما يمكنهم من قضاء حياة نشيطة وصحية [85].

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم السيادة الغذائية برز في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي للقمة الرسمية (مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، وهو ما يعبر عن موقف أكثر راديكالية لمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالقمة الرسمية – الحكومية. ولا بد من الإشارة إلى أن كلا المفهومين (الأمن الغذائي والسيادة الغذائية) تستند بأساسها على التشريعات الدولية التي نصت على الغذاء كحق أساسي للإنسان، وعلى أنه من البديهي أن يكون كذلك في ضمن إطار سلسلة الحقوق المنصوص عليها. بهذا، فإن مفهوم السيادة الغذائية يركز على عدة عناصر وهي [86] :

1. حق الاختيار الحر للسياسات الزراعية لكل بلد.

2. حماية مزارعي الحيازات الصغيرة من الآثار الضارة للتجارة الدولية.

3. منع ممارسات الإغراق.

4. مواجهة التغير الهيكلي للأسعار العالمية.

5. الالتزام بمبادئ الزراعة المستدامة.

6. الحق في رفض الممارسات أو التكنولوجيات غير الملائمة وبالمنتوجات المعدلة جينياً.

84- مارتينيلو، جوليانو. «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص127

85- محجوب، عزام ومحمد منذر بلغيث. «الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص51

86- المصدر السابق، ص23

البعض ينتقد مفهوم السيادة الغذائية على أنه مفهوم يعمل على تكريس حالة من القوقعة على الذات، وأنه في ظل السياق العالمي الموجود اليوم وفي ظل عولمة الإنتاج، لا يمكن أن تُحدِث السيادة الغذائية حالة من التفاعل الإيجابي [87]. لكن في الحقيقة ليس هذا القصد من هذا المفهوم، بل يصب المفهوم إلى إعادة الاعتبار إلى ضرورة التركيز على السياسات الكلية والقطاعية التي تتيح إعمال الحق في الغذاء للجميع في سياق تنموي مستدام وحقوقي [88]، أي أن المصطلح لغوياً قد يجعل البعض يعتقد أن الغاية منه سيادية قُطرية فقط، لكن طالما يوجد حرية للأفراد والشعوب في القرار، فمن غير الممكن أن يكون هنالك قرار في التقوقع على الذات فقط، إلا أن السيادة هنا للوصول لحالة من التوازن على عدة مستويات [89] :

1. توازن بين إنتاج الغذاء وطنياً وتوفيره من خلال التبادل التجاري على أن يكون عادلاً.

2. توازن بين حاجات منتجي الغذاء ومستهلكيه.

3. توازن بين الدورة الاقتصادية الداخلية لإنتاج وتبادل واستهلاك الغذاء وبين الدورة الإقليمية والعالمية.

4. التوازن بين الاتجار بالغذاء وبين إنتاجه واستهلاكه الذاتي والمحلي.

5. التوازن بين تلبية الحاجات الغذائية بأقل كلفة وبين الممارسات الزراعية غير المستدامة*والتي من شأنها أن تهدد استدامة الحق في الغذاء بالنسبة إلى الأجيال القادمة.

يقول الدكتور أحمد النوباني «**دون سيادة على الوطن وتحريره لا يمكن أن يكون هناك سيادة على الغذاء، ولكن هذا لا يعني ألا تكون هناك محاولة لتحقيق السيادة ولو جزئياً على غذائنا، وإنتاجنا كشكل من أشكال المقاومة، فأي شيء نقوم بإنتاجه عملياً يعني وقف استيراده من المحتل، وبالتالي دعم المقاطعة والانفكاك عن الاحتلال، وجعل الاحتلال يدفع كلفة أعلى. على الرغم من كل المحددات السياقية والموضوعية الموجودة، لكن لا يعني ذلك ألا نقوم بدورنا في إنتاج الغذاء، وهذا له بعد اقتصادي كبير، حتى نخرج من «الإطار الرومانسي» فالعملية ليست سهلة اطلاقاً. وأود التركيز على موضوع إنتاج الغذاء بشقيه الحيواني والنباتي، فبالرغم من عملية سلعنة الأراضي كتوجه خطير وارتفاع كبير في أسعار الأراضي مما يدفع الكثيرين للمتاجرة فيها، لكني على قناعة مطلقة بأننا نستطيع تحقيق اكتفاء ذاتي بشكل أو بآخر،**

* يقصد بذلك التكثيف المتطرف للزراعة، الإفراط في استهلاك الأراضي الزراعية وإخضاعها للمنطق التجاري، الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والمخصبات الزراعية والمنتجات المعدلة وراثياً، تدمير أنماط الزراعة التقليدية وما يرتبط بها من معرفة... إلخ

87- المصدر السابق، ص26

88- المصدر السابق، نفس الصفحة.

89- المصدر السابق، ص27

فقطع الأراضي الزراعية الصغيرة قادرة على تحقيق اقتصاد منزلي من: تربية النحل، مزرعة دواجن، تربية عدد من الأغنام... إلخ، كلها لا تحتاج الى مساحات كبيرة من الأرض، والمساحات متوفرة على الرغم من الشح، وبالتالي القدرة على إنتاج غذائنا ممكنة، ولكن لابد في هذا الطرح الابتعاد عن الرومانسية، فالعودة إلى الأرض لها ثمن، ومن هنا يجب التركيز على البعد الاقتصادي في التجربة، فالناس تُقَيم التجربة على أساس اقتصادي، مع ذلك لا يقيم التعامل مع الأرض من منطلق اقتصادي بحت، بل هناك بعد إنساني وطني ، بيئي، مقاوم. [90]»

وفي التعمق في الحديث حول السيادة الغذائية، لا بد من تجديد مواطن القوى والضعف في بيئة الزراعة والتنمية في هذا الحقل، فالمؤسسات الدولية بشكل عام والمؤسسات المالية والاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وحتى وكالات الأمم المتحدة، لم تتناول مفهوم السيادة الغذائية، بينما تتناول ولا زالت تتناول مفهوم الأمن الغذائي، والمؤسسات الدولية بشكل عام لها علاقات وارتباطات بشركات الصناعة الغذائية العالمية والشركات الزراعية الكبيرة المتحكمة في الكثير من الأسواق العالمية، هذه المؤسسات تتناول مفهوم الأمن الغذائي، الذي هو من اختراع وابتكار شركات اقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بالكيماويات الزراعية، وهي تركز على أنه من حق الناس أن تستورد الغذاء بينما ليس بالضرورة أن ينتجوا الغذاء، وبالتالي زيادة تبعية المجتمعات الجنوبية للشمال، وعليه أساس هذا التوجه هو زيادة استيراد الناس وتبعيتهم لمن يتحكم بالإنتاج [91]. وهناك تعارض وصراع كبير بين المفهومين «مفهوم الأمن الغذائي، والسيادة الغذائية» باعتبارهما مدرستين متناقضتين تختلفان بالتوجه والأسس، والجوهر، فمفهوم السيادة الغذائية برز لمواجهة التشويه والتضليل الذي يحمله مفهوم الأمن الغذائي [92]. وبهذا، فمن البديهي أن تنخرط الحكومات والدول ضمن إطار هذه المعادلة التي تفرضها المؤسسات الدولية والتي تنظم حركة التجارة العالمية، والتي تحكمها مصالح الشركات الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي ظل السياق الاستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون، لا بد من التركيز على مفهوم السيادة الغذائية الوطنية، كاحتياج أساسي، في ظل الوضع السياسي الذي تتحكم به وترسمه حكومة «إسرائيل» والسياق الاقتصادي والاجتماعي المصاحب لذلك. لا بد لنا من التفكير بممارسة السيادة على غذائنا كفلسطينيين في مواجهة الاستعمار وخطواته في مصادرة مواردنا ومحاولاته المستمرة في تعزيز التبعية له، دون إسقاط حقنا الطبيعي في النضال لتحصيل كافة حقوقنا كشعب تحت استعمار لإنهاء حالة الاستعمار.

90- مداخلة أحمد نوباني في المجاورة رقم (1) | أكاديمي ومزارع فلسطيني – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.

91- من مداخلة جورج كرزم في المجاورة رقم (1) | خبير بيئي فلسطيني ومدير وحدة الدراسات في مركز العمل التنموي/ معاً – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.

92- المصدر السابق.

يقول أحمد الصوراني: «**اليوم هناك نقاش عالمي وإقليمي، والذي يدعو إلى الانعتاق من نهج الأمن الغذائي والتحرك نحو مفهوم السيادة الغذائية الوطنية، ويتم مناقشته في أروقة الكثير من الشبكات العالمية والإقليمية، والتي تشكل مساحة واسعة للمؤسسات لبلورة استراتيجيات لتطبيق مفهوم السيادة على الغذاء، والضغط باتجاه تبنيه. ففهم وتفكيك منظومة التمويل الخارجي يشكل مدخلاً هاماً، لفهم مشكلة التمويل المجتمعي التشاركي والانتقال إليه كنموذج، وهذا تحدي لكل المؤسسات التي باتت تعيش في حالة من الانكشاف المؤسسي بصورة غير مسبوقة بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي، مع ذلك هناك هوامش مهمة للتمويل الخارجي والتي تنطوي على بعد تضامني يمكن تعظيمه وتوظيفه لبث خطاب حقوقي فلسطيني. إلى جانب الاعتماد أكثر على تطوير آليات وميكانيزمات التمويل المجتمعي التشاركي، ومشاركة المصادر المؤسساتية بين المنظمات بشكل إسنادي، كما ويأخذ في ذلك أيضاً دور التأثير في السياسات على مستوى وطني وكذلك أيضاً فيما يتعلق بالتمويل**[93].»

لا بد من الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أعلنت في 17 ديسمبر 2018 قراراً متعلقاً بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الإعلان أكد على حقوق الشعب الأصلية مجدداً، وشدد على وجود عدة عوامل تجعل من الصعب على الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية كحرية التعبير عن الرأي والدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة لهم، بالإضافة إلى اعتراف الإعلان بأن سكان الأرياف يواجهون صعوبات متزايدة في الحصول على الأرض والمياه والبذور والموارد الطبيعية الأخرى[94]. لذا أكدت الجمعية العامة على 28 مادة تحفظ حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية كالصيادين وسكان المناطق الريفية الأصليين، من كافة الفئات العمرية والاجتماعية، للحفاظ على انتاجهم ومواردهم وثقافتهم وأرضهم، ونصت على حمايتهم من الإخلاء القسري[95]. هذا يعني أن هنالك إجماع دولي على حماية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وأصحاب الأرض الأصليين، الذين يعملون ويفلحون الأرض.

93- من مداخلة أحمد صوراني في المجاورة رقم (2) | منسق منتدى الزراعة الحضرية في غزة – أجريت في تاريخ 29 تموز 2020.

94- الجمعية العامة للأمم المتحدة. «إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية». الدورة الثالثة والسبعون، البند 75 (ب) من جدول الأعمال. 17 ديسمبر 2018، ص2-3

95- المصدر السابق، ص5-20

السيادة الغذائية فلسطينياً

لا يمكن فصل السياق الفلسطيني عن السياق العالمي، فما يحصل في العالم ضمن السياقات المختلفة هو حاصل في فلسطين المحتلة وبصورة مركبة، حيث أننا لو أخذنا كل المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها بنسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الزراعية والمقارنة بينها وبين فترة الثمانينات، وصولاً لأوسلو وحتى اليوم، نجد نسبة الاكتفاء الذاتي تدهورت بشكل ملحوظ اليوم وكبير جداً، كذلك بالنسبة للمساحات والأصناف المزروعة المختلفة في هبوط كبير، كما أن العمالة الزراعية في هبوط وتراجع كبير كما أسلفنا سابقاً في هذه الدراسة، والزراعة من الناتج الاجمالي المحلي تراجعت بشكل كبير، أضف إلى ذلك أنه أحياناً يتم إدخال محاصيل لا تعتمد على مدخلات إنتاج محلية، وقد تكون محاصيل «إسرائيلية» أو مستوردة ويتم إعادة إنتاجها وتصنيعها، لأهداف التسويق، وهذا يجعل هناك مغالطات إحصائية[96].

يوجد عدة أدبيات تناولت السيادة الغذائية على الصعيد الفلسطيني، وأشارت الأدبيات إلى أنه من الممكن فعلاً السير على خطى تحقيق ذلك، بالإرادة السياسية والاجتماعية في ظل منظومة تقبع تحت الاحتلال. ولعل أبرز الأدبيات التي تناولت ذلك كتاب «السيادة الوطنية على الغذاء»، للباحث جورج كرزم، والذي تناول فيه عدة فصول حول ممارسة السيادة الغذائية في ظل الاحتلال الاستيطاني الاقتلاعي، والسيادة الغذائية كاقتصاد مقاوم، والزراعات العضوية والتفسيرات المتعلقة بها. ويذهب كرزم في الحديث عن عناصر السيادة الغذائية في تسعة عناصر أساسية[97]:

أولاً، هدف أية سياسة زراعية محلية ووطنية يجب أن يكون الاكتفاء الذاتي غذائياً، بمعنى أن مزارعي الوطن يجب أن ينتجوا معظم الغذاء المستهلك محلياً.

ثانياً، من حق الناس والشرائح الشعبية أن تقرر أنماط إنتاجها واستهلاكها الغذائي، آخذين في الاعتبار التنوع الريفي والإنتاجي، وعدم السماح بإخضاع هذه الأنماط للتجارة الدولية المنفلتة وغير المنضبطة.

ثالثاً، الاعتبار الأساسي في عملية إنتاج واستهلاك الغذاء يجب أن يكون رفاهية ومنفعة المزارعين والمستهلكين على حد سواء، وليس أرباح أصحاب المصالح الكبار والشركات التجارية الزراعية.

رابعاً، أنظمة الغذاء الوطنية يجب أن تنتج غذاء صحياً ذو جودة جيدة وينسجم مع التراث والثقافة المحليين، وذلك للسوق المحلي بالدرجة الأولى. وهذا يعني تجنب الوجبات الاصطناعية السريعة والقوالب والمعايير العالمية الجاهزة للأغذية المصنعة، كما يعني أيضا رفض التوجه الذي يعتبر الغذاء مجرد سلعة أخرى أو عنصرا من عناصر الصناعات الزراعية العالمية.

96- من مداخلة أحمد صوراني، ذكر سابقاً.

97- كرزم، جورج. «السيادة الوطنية على الغذاء». رام الله: مركز العمل التنموي/معاً. 2015، ص12-13

خامساً، يجب إعادة التوازن بين الزراعة والصناعة؛ بين الريف والمدينة؛ وعكس الاتجاه القائم المتمثل بتبعية الزراعة والريف للصناعة ونخب المدينة، وما نتج عن ذلك من أرياف منكوبة وتدمير الاقتصاديات الزراعية، الناتج إلى حد كبير، في الحالة الفلسطينية، بسبب نهب الاحتلال للأراضي والموارد الطبيعية.

سادساً، وضع حد لسيطرة الشركات التجارية والوكلاء على الأراضي الزراعية، وبخاصة إقامة مشاريع صناعية وتجارية وزراعية مشتركة مع الاحتلال (ما يسمى المناطق الصناعية الحدودية)، بهدف التصدير لصالح أرباح حفنة من السماسرة والوكلاء والمنتفعين من التبعية الاقتصادية للاحتلال. ومن خلال برنامج إصلاح زراعي حقيقي، يجب إعادة توزيع الأرض الزراعية الحكومية، لصالح الذين يفلحونها (الأرض لمن يفلحها فقط).

سابعاً، ممارسة الإنتاج الزراعي يجب أن تكون بشكل أساسي بواسطة مزارعي الحيازات الصغيرة أو التعاونيات أو المنشآت المملوكة للقطاع العام، كما أن توزيع الغذاء واستهلاكه يجب أن يحكمهما التسعير العادل الذي يأخذ في الاعتبار حقوق ورفاهية المزارعين والمستهلكين على حد سواء. وهذا يعني، بشكل أساسي، القضاء على سياسة الإغراق السلعي الذي تمارسه الشركات الإسرائيلية وسائر الشركات الأجنبية والاحتكارية، من خلال إغراقها الأسواق المحلية بسلعها الزراعية المدعومة، وبالتالي الرخيصة بشكل مصطنع، ما أدى ويؤدي إلى عملية تدمير متواصلة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذا التوجه الزراعي الوطني يعني أيضا ضرورة حماية الإنتاج الغذائي المحلي، وإنتاج وتخزين احتياطي من الحبوب الإستراتيجية، وتشجيع القروض الزراعية الميسرة وأشكال دعم أخرى تحفز عملية استرداد القدرات الوطنية للبلد على إنتاج الغذاء.

ثامناً، معارضة ورفض الزراعات الصناعية القائمة على الهندسة الوراثية وما يسمى «الثورة الخضراء» المكثفة كيماوياً، لأن التحكم الاحتكاري بالبذور يصب بالدرجة الأولى في مصلحة الأجندات التجارية الربحية للشركات، ولأن الزراعة الصناعية تعتبر غير مستدامة بيئياً.

تاسعاً، تحوي التقنيات الفلاحية التقليدية والزراعية المحلية كما هائلاً من المعرفة والحكمة والمهارات المتوارثة، وهي تجسد تطور التوازن الكبير الذي كان قائماً إلى حد كبير بين المجتمع البشري والمحيط الحيوي. لذا، فإن تطوير التقنيات الزراعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المحلية يجب أن يأخذ الممارسات التقليدية المتوازنة كنقطة بداية، بدل من الإطاحة بها باعتبارها متقادمة وعفا عليها الزمن.

ونستشف من العناصر التسعة التي وضعها كرزم في السيادة الغذائية، أن لذلك عدة أبعاد تتمحور حول الاقتصاد، السياق السياسي – الاجتماعي، الصحة، البيئة. ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): أبعاد السيادة الوطنية على الغذاء

المحور	الأبعاد
الاقتصادي	• تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً (الإنتاج المحلي يجب أن يستهلك محلياً). • الاعتبار الأساس في المنفعة القائمة للجميع من مزارعين ومستهلكين. • الإنتاج الزراعي يجب أن يكون بواسطة مزارعي الحيازات الصغيرة أو التعاونيات أو المنشآت المملوكة للقطاع العام، كما أن توزيع الغذاء واستهلاكه يجب أن يحكمهما التسعير العادل الذي يأخذ في الاعتبار حقوق ورفاهية المزارعين والمستهلكين على حد سواء.
سياسي - اجتماعي	• حق الأفراد في تقرير النمط الغذائي في الإنتاج والاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الريفي والإنتاجي. • تحدي أنماط التجارة الدولية التي تفرض على الأفراد. • الانفكاك عن التحكم الاحتكاري بالبذور الذي يصب بالدرجة الأولى في مصلحة الأجندات التجارية الربحية للشركات. • إعادة التوازن ما بين الريف والمدينة، لأن الحاصل الآن قام بتدمير اقتصاديات الزراعة. • القضاء على سياسة الإغراق السلعي الذي تمارسه الشركات الإسرائيلية وسائر الشركات الأجنبية والاحتكارية، من خلال إغراقها الأسواق المحلية بسلعها الزراعية المدعومة، وبالتالي الرخيصة بشكل مصطنع، ما أدى ويؤدي إلى عملية تدمير متواصلة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. • إحياء الإرث الثقافي من خلال التقنيات الفلاحية التقليدية والزراعية المحلية، التي تحمل كماً هائلاً من المعرفة والحكمة والمهارات المتوارثة، وهي تجسد تطور التوازن الكبير الذي كان قائماً إلى حد كبير بين المجتمع البشري والمحيط الحيوي.
صحي	• إنتاج غذاء صحي ذو جودة جيدة وينسجم مع التراث والثقافة المحليين، والابتعاد عن الغذاء الدخيل على المجتمع (الوجبات السريعة وغيرها).
بيئي	• رفض الزراعات الصناعية القائمة على الهندسة الوراثية وما يسمى "الثورة الخضراء" المكثفة كيمياوياً.

أركان السيادة الغذائية في فلسطين

لطالما طرحت مسألة السيادة الغذائية فلسطينياً كجدلية تتمحور حول شكل السيادة تحت الاحتلال، وهل من الممكن الحديث عن سيادة غذائية في ظل سطوة الاستعمار على مصادر مدخلات الإنتاج؟! لكن هذا التساؤل يعيدنا إلى تعريف السيادة الغذائية، وهو «حق كل دولة في الحفاظ على قدرتها على إنتاج أغذيتها الأساسية وتطويرها، بحيث تحترم التنوع الثقافي والإنتاجي»، وبالرغم من أنه وحتى اللحظة لا يوجد دولة للفلسطينيين، وبالرغم من أن الاحتلال ما زال يسرق كافة الموارد ومدخلات الإنتاج، إلا أنه ما زال لدى الفلسطينيين القدرة على تحديد إنتاجهم الغذائي وتطويره والسيطرة عليه والامتناع عن تبعية السوق وخصوصاً سوق الاحتلال، كما أنه من الممكن البدء بالعمل على ممارسة السيادة الغذائية، هذا لا يتعارض مع ما هو قائم، مع التأكيد على أن هذا لا يعني أبداً أن نسقط حقوقنا كفلسطينيين ونناضل من أجل استعادة الأراضي والموارد المنهوبة.

ولا تؤكد فقط هذه الورقة على إمكانية ممارسة السيادة الغذائية، بل تطرح الورقة بأنها (أي السيادة الغذائية) ضرورة وطنية قصوى، حيث أن المطلوب اليوم في ظل توغل الاحتلال الإسرائيلي أكثر فأكثر هو تبني اقتصاد مقاوم، ينفك في التبعية عن الاحتلال وعن كبرى الشركات التي تحتكر السوق، لكن في ذات الوقت، علينا ألا ننسى ولو للحظة أن هذه مسألة لدعم وصمود الفلاحين والأفراد فالمجتمع، لا لهدف التماهي مع الحالة التي فرضها الاستعمار والمضي قدماً دون استرجاع حقوقنا كفلسطينيين في الأرض والموارد. وقد يتساءل البعض حول الأدوار التي قد يلعبها الأفراد في المجتمع لتحقيق حالة من السيادة الغذائية، حتى لو لم يمتلك هؤلاء (أي الأفراد) أي مصادر للإنتاج، نؤكد من خلال هذه الورقة أن الاستهلاك من مزارعي الحيازات الصغيرة الذين يعملون على إنتاج زراعات نظيفة هو عامل أساسي في تحقيق نوع من أنواع السيادة، الإيمان بالفكرة بحد ذاتها وتبنيها هو تحقيق لمفهوم السيادة.

يقول سعد داغر خبير الزراعة البيئية في فلسطين«**السيادة الغذائية الوطنية هي ممارسة وممارسة الحق لا تتطلب إذن، ولا نحتاج إلى إذن من أي طرف لممارسة حقنا، في المقابل لا يمكن اختزال المسألة في عدم وجود سيادة على الأرض والمياه وتحويل السيادة الغذائية إلى نقاش عدمي، فيكون من المفيد تجاهل وجود الاحتلال للتفكير في الممكنات التي تخلقها الحرية، والسيادة الغذائية هي ممارسة الحق في إنتاج الغذاء بالطريقة التي نريدها وعلى الشكل الذي يلائمنا، والمدخلات التي تلائمنا... دورنا نحن كفاعلين وآخرين هو وضع أسس متينة لهذا الحراك، للانتقال إلى خطوات عملية متقدمة في تحقيق السيادة الغذائية** [99]».

98- مارتينيلو، جوليانو. «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص127

99- من مداخلة سعد داغر في المجاورة رقم (3) | خبير بيئي فلسطيني مختص في الزراعة البيئية – أجريت في تاريخ 15 آب 2020.

الحاضنة المجتمعية (المنتج والمستهلك)

يركز جورج كرزم على جزئية مهمة في كتابه «السيادة الوطنية على الغذاء «أنه ولضمان إنتاج زراعي نظيف صحياً وبيئياً، بإمكان مجموعات من المستهلكين تنظيم عملية مقايضة المال بالمنتجات الزراعية مع مزارعين بلديين – عضويين من الملاكين أو الذين يتعاملون بالزارعة، أو مع مزرعة معينة في المدينة أو القرية، ويقدم كرزم نماذج حول ذلك من ضمنها تجربة شخصية له فيما يتعلق بهذا الإطار. كما ويشير إلى أنه وفي سياق التوجه الهادف إلى تكريس السيادة الغذائية من الممكن أن نشجع زراعات الأصناف النباتية التي تتحمل الجفاف وتتأقلم مع البيئة المحلية، وتثمر مبكراً قبل بداية فصل الجفاف وتأثيره على المحاصيل، كما أنها تحتاج إلى القليل من الماء (أصناف معينة من الخوخ، المشمش، اللوزيات... إلخ [101]). بالإضافة إلى العمل على تشجيع زراعة المحاصيل التقليدية، أو أصناف جديدة تتحمل الحرارة وتحتاج إلى قليل من العناية وتحقق فوائد اقتصادية وصحية وبيئية حقيقية للمزارعين.

هذه العملية، لا بد من أن تنظم بشكل كامل بأبعاد مختلفة، بُعد ينظم العلاقات بين المنتجين بعضهم البعض، من حيث تكامل الإنتاج وتنويع المحاصيل لتغطي كافة المناطق الجغرافية، وتبادل الخبرات والأدوات. وبُعد آخر ينظم العلاقة ما بين المنتجين والمستهلكين بحيث يحصل توازن ما بين دعم مزارعي الحيازات الصغيرة مادياً لاستمرار صمودهم، وفي ذات الوقت يحصل المستهلك على جودة جيدة من الإنتاج الزراعي. وفي ظل تنظيم هذه العلاقة، تصبح منظومة الإنتاج بهذه الطريقة أمر واقع، حيث أن شبكة العلاقات تخلق نمطاً من التبادل التجاري وتخلق شبكة موازية لعلاقات السوق المفروضة على الأفراد، وتنفك عنها شيئاً فشيء. إلا أنها قائمة، ويوجد مبادرات وشبكات تمارس الزراعة البيئية والبلدية وتعمل على نماذج تبادلية بديلة عن نموذج السوق، حيث أنها تتشارك وتقترب من بعضها البعض من حيث المبادئ والقيم، وتضع السيادة الغذائية كهدف سامي تسعى له، من الأمثلة عليها: مزرعة أم سليمان (قرية بلعين)، المزرعة الإنسانية (قرية مزارع النوباني)، ملتقى الشراكة الشبابي (مبادرات)، مبادرة شراكة التطوعية لإحياء الموروث الزراعي، لجنة قرية ترمسعيا الزراعية، مزرعة الأمل البيئية (قرية رابود)، مجلس قروي قيرة، مكتبة البذور البلدية، مبادرة منجلة (مبادرة زراعية فنية ثقافية لإعادة ربط الفعل الزراعي بالثقافة الفلسطينية)، مزرعة الفلاح (قرية كفر نعمة)، مزرعة خلة العين(قرية عارورة). ومن الممكن القول أن حليفهم الإعلامي هي مجلة آفاق البيئة والتنمية الالكترونية. كما ويوجد ما يطلق عليه «الملتقى الفلسطيني للزراعة البيئية» الذي يسعى ليضم تحت جناحه كافة المبادرات المجتمعية المتعلقة بالزراعة البيئية، وهو ملتقى طوعي ويشارك فيه الأعضاء الفاعلين طوعاً. كتوجه، يقبل الفلسطينيون على الزراعة البيئية بحكم السياق السياسي الاقتصادي العام، حيث هذه الزراعة (غير أنها صديقة للبيئة تماماً وصحية جداً)، تعتمد على أقل التكاليف في عملية الإنتاج، وتعمل في الحصول على المنتجات بشكل طبيعي من الموارد الطبيعية الموجودة.

100- كرزم، جورج. «السيادة الوطنية على الغذاء». رام الله: مركز العمل التنموي/معاً. 2015 ص27

101- المصدر السابق، ص29

كما ولا بد من الإشارة إلى أنه يوجد اليوم في فلسطين امتداد لحركة طريق الفلاحين La Via Campasina، وذلك من خلال مكتب الهيئة التنسيقية للحركة في فلسطين، وتستضيف اتحاد لجان العمل الزراعي الحركة، وهي قائمة بأعمال الشؤون التنسيقية للمكتب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما في فلسطين.

بالإضافة إلى شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية - أصدقاء الأرض الفلسطينية (PENGON- Friends of the Earth Palestine)، وهي هيئة تنسيقية بين مختلف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في مجال البيئة. وتهدف إلى خدمة القضايا البيئية الفلسطينية من خلال تنسيق الجهود بين المنظمات الأعضاء وتعزيز وبناء الكفاءة داخل كل منظمة، وتعزيز العلاقات داخل الشبكة وكذلك مع المنظمات الأخرى محلياً وخارجياً [102].

هذه المبادرات والاتحادات والشبكات، من الممكن أن تدرج تحت عملية التشبيك للعمل في إطار أوسع إذا ما أردنا الحديث عن عملية الإنتاج الزراعي، وهنا يكمن لب عمل هذه المبادرات والأجساد، أن العمل الجماعي والتشبيك هو ما ينجحها، كما أنها أدوات جيدة لتسويق المنتجات الزراعية الغذائية عبر المناطق الجغرافية المختلفة في فلسطين، والتي قد تكون الشركات غير الربحية أجساد جيدة لتمريرها.

وبهذا، لا بد من النظر إلى التعاونيات الزراعية الإنتاجية بتركيز أكبر، حيث أن التعاون هو عمل وإنتاج، إلا أنه من طراز مختلف عن العمل والإنتاج في ظروف الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي، حيث يقوم على العمل الطوعي وبعلاقات إنسانية ديمقراطية تنشد المساواة والاكتفاء بعيداً عن الاستغلال وحتى أية تراتبية طبقية كشرط أساسي باعتبارها من القيم المركزية في العمل والأداء الإداري التعاوني [103]. يرى عادل سمارة أن للتعاون والتنمية بالحماية الشعبية شروطاً لا يستقيم دونها أي جهد تعاوني مهما كان حجمه، وأهم هذه الشروط [104]:

• توفر ثقافة ووعي بالتعاون، ثقافة جماعية ووعي بوجوب العمل والإنتاج، أي بالتحديد فكر تعاوني ناجم عن فهم واعٍ بأهمية التعاون كدور مقاوم.

• أن تكون الممارسة تجلي للفكر، فعلى التعاوني أن يقدم مساهمته في المشروع العملي سواء بالجهد المطلوب للتعاونية، والحرص على بنيتها ودورها الاجتماعي أو المساهمة النقدية المطلوبة بقدر ما يمكنه أو يعوض الجهد الذهني والعضلي.

102- موقع شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية. انظر/ي الرابط: https://bit.ly/2DR4wyQ

103- سمارة، عادل. «التعاونيات / الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية». 2018، ص38

104- المصدر السابق، ص59

الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والخالية من الكيماويات

تردد تحت العنوان السابق مفهوم «الزراعة البيئية»، والزراعة البيئية هي أسلوب زراعي يراعي النظم الطبيعية في الإنتاج، يهدف هذا النمط من الزراعة إلى حفظ توازن التربة، والحفاظ على نسبة مرتفعة من المادة العضوية والأحياء الدقيقة النافعة في التربة، كما وصيانة التنوع الحيوي في المزارع، بالإضافة إلى أن كافة الإنتاج يكون صحي وبتكاليف انتاج أقل (مدخلات الإنتاج)، ومن ميزات الزراعة البيئية [105] أنها :

• تعتمد على عناصر البيئة لإنتاج غذاء صحي.

• تكتمل العملية من خلال تدوير العناصر باستغلال المخلفات النباتية والحيوانية (بقايا المحاصيل والأعشاب لتغذية الحيوانات، عمل السباخ،* تغطية التربة، مخلفات الحيوانات تستعمل لتخصيب التربة).

• عدم استعمال الكيماويات الزراعية والمحاصيل المعدلة وراثياً.

• حفظ خصوبة التربة وزيادتها، من خلال منع وصول الكيماويات إليها وبإضافة المخصبات الطبيعية إليها.

• الزراعة المترافقة والمتداخلة والمتواصلة من أهم أسسها.

• تقليل الحرث والعزق، وصولاً إلى التوقف عن الحرث.

• التنويع الزراعي داخل المزرعة، واستبعاد الزراعة الأحادية.

• الحفاظ على الحياة الكريمة للعاملين الزراعيين.

ويمكن القول أن التعريف المختصر للزراعة البيئية هو تطبيق المفاهيم والمبادئ البيئية على تصميم وإدارة النظم البيئية الزراعية المستدامة، وذلك عدة جوانب منها: الزراعة البيئية هي تخصص علمي يتضمن دراسة شاملة للنظم الإيكولوجية الزراعية بما في ذلك العناصر البشرية والبيئية، الزراعة البيئية هي مجموعة من المبادئ والممارسات لتعزيز المرونة والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لنظم الزراعة، الزراعة البيئية هي حركة تبحث عن طريقة جديدة للنظر في الزراعة وعلاقاتها مع المجتمع [106].

105- داغر، سعد. «نشرة بعنوان: الزراعة البيئية». رام الله – فلسطين، مركز معاً التنموي، 2019

* السباخ هو السماد البلدي.

106- Silici, Laura. “Agroecology: what is it and what it has to offer?”. IIED Natural Resources Group. 2014, Page 4

يذكر سعد داغر في نشرة أصدرت بعنوان «الزراعة البيئية» أنه وفي العقود الأخيرة، انتشرت الزراعة البيئية بشكل كبير حول العالم، وباتت معروفة في الكثير من الدول العربية وفي فلسطين المحتلة، وذلك بسبب تعرض البيئة الفلسطينية لمهددات مختلفة، بتسبب الاحتلال بجزء كبير منها، إلا أن هنالك بعض الأضرار التي تأتي على أيدي الفلسطينيين أنفسهم، مثل الزراعة الكيمياوية والتي لها أبعاد خطيرة على صحة الأفراد، والزراعة الكيمياوية تعتبر كنمط انتاج مصاحب لتكلفة اقتصادية عالية (تستهلك الكيماويات ثلث تكاليف مدخلات الإنتاج فيها)، ويكون التخلص من هذا النمط باستبداله بالزراعة البيئية التي تنقذ المزارعين من التكاليف الباهظة وتجنبنا مخاطر الإصابة بأمراض مزمنة [107]. ويعتبر نمط الزراعة البيئية وتبنيه مسألة مهمة جداً، فهي قابلة للتطبيق الفني، إلا أننا كفلسطينيين وبالأخص المزارعين، بحاجة لزيادة معارفنا حولها وفيها.

ويعرف سعد داغر الزراعة البيئية على أنها:

"هي الفلسفة الزراعية والتطبيق العملي اللذان يراعيان القوانين والنظم البيئية الطبيعية ويعتنيان بكل أشكال الحياة على الأرض ويعملان بانسجام مع البيئة المحيطة دون الإضرار بعناصرها (تربة، هواء، مياه، تنوع حيوي، بشر) ويقودان إلى تجدد العناصر والحياة، من أجل إنتاج غذاء صحي للإنسان والحيوان"

وفي ظل الهيمنة على السوق من خلال كبار شركات المحتكرين في قطاع الغذاء والزراعة، لا بد من الإشارة إلى وجود جيوب من الممارسات الزراعية البيئية الصالحة والمستدامة ونضالات ديمقراطية تناصر الحق المحلي في الغذاء والأرض، وهي ظهرت كفعل مقاوم للتحديات التي تفرضها إعادة الهيكلة الزراعية النيوليبرالية [108]. ويوجد أمثلة حية على ذلك في الضفة الغربية حيث يوجد مجموعات من المزارعين المحليين الفلسطينيين من أصحاب الحيازات الصغيرة يعملون على تعزيز الزراعة البيئية، بالتعاون مع بعض مؤسسات ومجموعات المجتمع المدني (المنظمة بشكل رسمي وغير رسمي)، للتخفيف من مشكلة تدهور الأراضي باستخدام آلية لاستصلاح الأراضي للحفاظ على خصوبة التربة وإنتاج غلة أعلى، وذلك من خلال إعداد مزيد من الأراضي باستصلاح المناطق الجبلية لتصبح أراضي زراعية [109]. كما ويوجد نماذج عديدة تمتد في الوطن العربي، في لبنان وتونس وسوريا ومصر المغرب تونس والجزائر، والعديد من الدول العربية التي يوجد فيها نماذج ناجحة في نمط الإنتاج الزراعي البيئي، هذا جميعه يأتي في إطار التصدي والمقاومة لنظام الهيمنة الامبريالي المسيطر على سوق الغذاء العالمي.

107- داغر، سعد. «نشرة بعنوان: الزراعة البيئية». رام الله – فلسطين، مركز معاً التنموي، 2019

108- مارتينيلو، جوليانو. «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص130

109- المصدر السابق، نفس الصفحة.

وتعتمد الزراعة البيئية في نجاحها على عدة مكونات كالتسميد وأسلوب الري والحفاظ على رطوبة التربة وتقنية الزراعة (المختلطة والمترافقة) والدورة الزراعية [110] (انظر/ي الشكل رقم 6). هذه المكونات والعناصر جميعها في تفاصيلها يوجد العديد من الأساليب والخطوات لتحقيق نجاحها، لتحصل في النهاية على فوائد جمة، صحياً وذات مردود اقتصادي، والبعد الأهم وهو الوطني (علاقة الفرد بالأرض).

الشكل رقم (6): مكونات الزراعة البيئية (المعتمدة على الموارد المحلية والخالية من الكيماويات) وعناصرها*

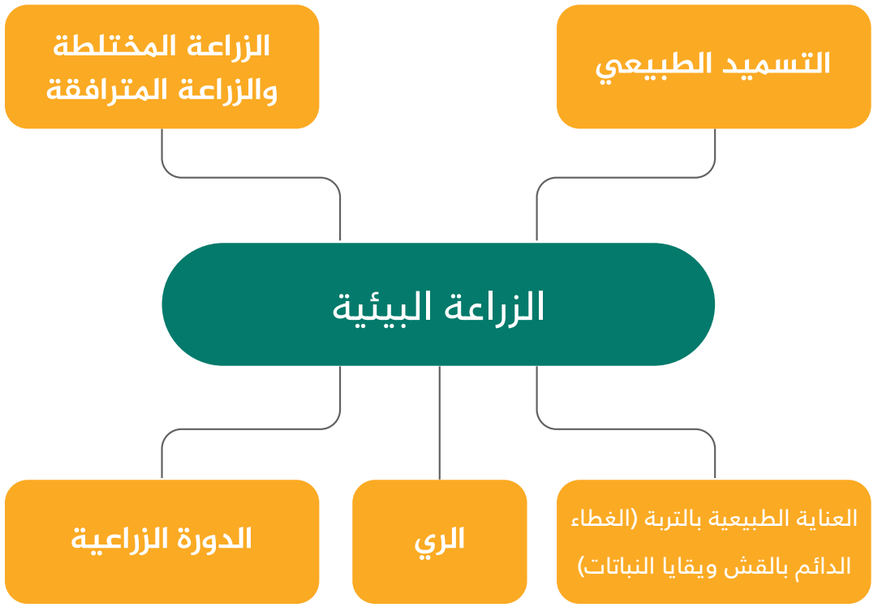

يؤثر التسميد على مدى انتشار الآفات الزراعية، فزيادة التسميد الكيماوي النيتروجيني يخل بتوازن كربوهيدرات وبروتينات النبات، فتزيد حساسيته وبالتالي جذبه للآفات. وفي المقابل، لتوازن العناصر بالتسميد الطبيعي دور مهم في الوقاية من الآفات.

• بخصوص الري، يجب أن يكون هنالك توازن في التعامل مع النبتة، حيث أن تعطيش النبتة لفترات طويلة يضعفها والزيادة في الري قد تزيد من حساسية النبتة وأمراضها. الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والخالية من الكيماويات تُعنى بكيفية الحفاظ على رطوبة التربة طبيعياً.*

• تعتبر التربة أهم مورد في الزراعة، وكميزة للمَزارع الفلسطينية بأنها في الغالب صغيرة، لذا يجب أن نتجنب الكيماويات التي تقتل التربة وتقضي على الأحياء الدقيقة والديدان النافعة فيها، فالقضاء عليها يخل في توازن التربة ويضعف قدرة التربة على إمداد النباتات. ويكون الحفاظ على التربة من خلال استعمال المواد العضوية، تغطية التربة بالقش للحفاظ على تربة رطبة، تقليل الحراثة، الري المتوازن في المساء.

110- داغر، سعد. «نشرة بعنوان: الزراعة البيئية». رام الله – فلسطين، مركز معاً التنموي، 2019

* تم استيحاء الشكل من نشرة «الزراعة البيئية» التي أعدها الخبير سعد داغر.

• الزراعة البيئية والزراعة المتداخلة: في الزراعة البيئية تزرع المحاصيل متداخلة بشكل علمي مدروس، للاستفادة من الأرض والمياه وحماية المحاصيل لبعضها. والتصميم الجيد للزراعة المتداخلة لضمان نجاح الزراعة البيئية.*

• الدورة الزراعية هي عبارة عن تعاقب زماني ومكاني لزراعة المحاصيل واختيار محصول مختلف فيكل موسم لزراعته في قطعة الأرض أو الحقل.*

في فلسطين المحتلة، انطلق الملتقى الفلسطيني للزراعة البيئية عام ٢٠١٨، الهدف الأساسي من الملتقى هو نشر الوعي بالزراعة البيئية، في الوطن العربي بصورة عامة، وفي فلسطين المحتلة في ظل التحديات الموجودة. بدأت أنشطة الملتقى وكان أهمها مسألة الحصاد المائي، في ظل المعاناة من شح المياه وعدم القدرة على امتلاك الموارد المائية، وبدأت بنشاط الحصاد المائي بالشراكة مع مبادرة «منجلة» قبل 2019 في مزارع النوباني وعدة مناطق أخرى، وبدأ نشاط بتجميع البذور لعمل كرات البذور الطينية والذي يقوم على جمع البذور في «كرة طين»، وإلقائها في الجبال، لتشكيل حزام غذائي يحوي بذور فلسطينية بلدية، كما قام الملتقى بعدة أنشطة لمساعدة أسر فلسطينية للبدء بالتحول للزراعة البيئية من خلال تنظيم أيام عمل في الحقل لبناء المساطب الخاصة بالزراعة البيئية. لابد من مناقشة العلاقة الصلبة التي تجمع الزراعة البيئية والسيادة الغذائية، وكيف من الممكن أن نحقق الأخيرة بممارسات بسيطة، ومن باب الانطلاق من الواقع نحن لا نتمكن من تحقيق السيادة الغذائية دون امتلاك الموارد ومدخلات الإنتاج (المياه، البذور، الأرض)، وهناك ندرة نسبية في الأراضي، مع وجود مساحات صغيرة لدى مزارعي الحيازات الصغيرة بوفرة، والبذور البلدية إلى حد ما متوافرة ولكنها تحتاج إلى مكاثرة، أما عن المياه فيمكن بممارسات فنية العمل على ترشيد وتوفير المياه وهذا ما يحاول الملتقى تعميمه كممارسة [111].

* يتم في الزراعة البيئية، إضافة إلى أسلوب الري بالتنقيط، التغطية بالقش بطبقة سمكها 15-25 سم للمحافظة على الرطوبة، واستخدام الكمبوست الطبيعي الذي يزيد من قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء.

* بعض النباتات المترافقة تقوي بعضها، وأخرى تكافح بعض الأمراض الفطرية وتعمل غيرها كمصائد للحشرات، أما النباتات البقولية فتثبت النيتروجين في التربة.

* الدورة الزراعية تساهم في بناء المادة العضوية، كما ويعمل تنوع استهلاك النباتات بالوصول لعناصر التربة من أعماق مختلفة مما يعمل على توازن التربة، هذا جميعه يحد من الآفات، مع ضرورة ذكر أن البقوليات في الدورة الزراعية تضيف النيتروجين والمادة العضوية للمحاصيل اللاحقة.

111- من مداخلة محمد خويرة في المجاورة رقم (3) | ناشط ومزارع بيئي فلسطيني– أجريت في تاريخ 15 آب 2020.

يقول محمد خويرة وهو مزارع بيئي فلسطيني أن «الزراعة البيئية» تحقق السيادة الغذائية من خلال العمل المكثف، كإنشاء مكتبات بذور، يتم مشاركتها مع المزارع الموجودة في القرى المجاورة لمزرعته على سبيل المثال، مثل مزرعة «أم سليمان» في بلعين، ومزرعة «اليأس تنبت الأمل» في صفا. معظم موارد الإنتاج التي تستخدمها المزارع البيئية، وتحاول تثبيت جذورها هي بالأساس مدخلات متوفرة لدى الجميع، فالبذور البلدية من السهل مكاثرتها، ولكن الاعتماد على بذور محسنة أو مهجنة من الصعب عملياً اعتمادها كأساس لتحقيق السيادة الغذائية، حيث تجعل هناك اعتماد على أصناف أخرى من البذور، والتي سيكون هناك حاجة لشرائها مرة أخرى من الشركات المصنعة الاحتكارية، مثل شركة مونسانتو التي استطاعت أن تتحكم بالكثير من المزارعين في الهند.

112- المصدر السابق.

الحصاد المائي

في مجاورة نفذتها مؤسسة دالية في العام 2018 مع عدد من أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين والناشطين والفاعلين والأكاديميين المختصين في مجال الإنتاج الزراعي والمجال البيئي، خرجت المجاورة بعدة محاور كان أبرزها كيفية الاستفادة من المعارف التقليدية وتطبيقاتها (السلاسل)، وذلك من خلال الموارد المطلوبة لتنفيذ ذلك من الطبيعة والموارد البشرية، حيث اتفق الجميع على وجود مشكلة في المياه في فلسطين، بحكم أن حكومة الاحتلال تسيطر على المياه الفلسطينية (الآبار، العيون...)، مما يدفعنا للتوجه لمناقشة الحصاد المائي في ظل سيطرة الاحتلال على موارد المياه، كما ويدفعنا لاستغلال المياه غير المستغلة فلسطينياً.

قُدم في المجاورة مخرجاً على أنه في الضفة الغربية على سبيل المثال يصل معدل تساقط الأمطار إلى 6 مليار متر مكعب من المياه، وحاجتنا في الضفة الغربية هي مليار و200 مليون متر مكعب، بالتالي يوجد فائض في مياه الأمطار الساقطة، ولا يتم استغلالها، لذا يجب العمل على استغلال مياه الأمطار التي بالغالب تهدر في البحر والأنهار والتي لا يمكن للفلسطيني الوصول إليها. ومن الممكن القول أن الحصاد المائي هو تجميع، تحويل، تخزين وإدارة واستخدام مياه الجريان السطحي الناجمة عن الهطول المطري، ومياه الفيضانات في الأودية الموسمية لأغراض إنتاجية مختلفة، والهدف منه: جمع مياه الأمطار، الحفاظ على رطوبة التربة، التقليل من انجراف الترب الزراعية، وإحياء الينابيع الجافة عن طريق تغذية الأحواض الجوفية.

يمكننا تلخيص أهم مبادئ تجميع المياه (الحصاد المائي) بما يلي :

- البدء دائما من الأماكن والقمم العالية ومن ثم الأماكن الأكثر انخفاضا حيث يتوقف جريان الماء.
- استخدام الكثير من الحواجز المائية الصغيرة أفضل من بضعة حواجز كبيرة.
- اختيار النقاط الأسهل للتنفيذ والأكثر فعالية.
- حيثما تحتجز المياه تترسب التربة وبالتالي تزداد خصوبتها.
- الربط بين أكثر من تقنية أفضل من الاعتماد على تقنية واحدة.
- الحصاد المائي في الأماكن المنخفضة والوديان أكبر من الأماكن المرتفعة.
- تقليد الطبيعة (مثلا حفر خطوط عرضية).

113- من مخرجات مجاورة نفذتها مؤسسة دالية في شهر أيلول من العام 2018 بعنوان «دور العطاء المجتمعي في تحقيق السيادة الغذائية».

114- كرزم، جورج. «الحصاد المائي: تقنيات وتطبيقات». رام الله – فلسطين: مركز معاً التنموي، ص2-3

وعند الحديث عن عملية جمع مياه الأمطار على سبيل المثال، فهذا يعتبر تقليداً فلسطينياً أصيلاً، إذ أنه لطالما كانت تجمع المياه عن أسطح المنازل قبل وصولها للأرض (في الريف الفلسطيني تحديداً)، لنجد آبار جمع مياه في العديد من البيوت، وذلك بغض النظر عن ارتباطها أو عدم ارتباطها بشبكات المياه. وتشكل عملية جمع مياه الأمطار عن أسطح المنازل (قبل وصول المياه إلى الأرض) ضمانة لمنع تلوث تلك المياه الناتج عن اختلاطها بملوثات التربة، فضلا عن أن اعتراض المياه الساقطة من مكان مرتفع يسهل عملية جمعها ويزيد كميتها ويقلل من الفاقد المائي على الأرض وبداخل التربة.

كما أشارت عدة دراسات إلى أهمية النظر في معالجة المياه العادمة والعمل على زيادة كفاءة المياه المتاحة، ففي ظل غياب تعرفة لمياه الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا بد من إيجاد بدائل تخفف من الفجوات في الاحتياج لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ويوجد محاولات وجهد يتعلق في هذا الملف، حيث يوجد محطات تحلية ومعالجة للمياه العادمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير الدراسات إلى أن الفلسطينيين يستطيعون الاستفادة بما يعادل 70 مليون م^3 من المياه العادمة لأغراض الزراعة. لذا لا بد من تحرير الأفكار بهذا الاتجاه، دون إسقاط حقنا كفلسطينيين في مواردنا الطبيعية الأصيلة التي يجب العمل على تحصيلها، إلا أن فكرة المياه المعالجة ما زالت بحاجة لجهود لتقبل الفكرة والبدء على الأقل في توسيع نطاق استخدامها في الزراعة. كما ولا بد من الإشارة إلى أنها أولوية أساسية تضعها وزارة الزراعة ضمن الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي والأولويات السياساتية.

115- المصدر السابق، ص3

116- المصدر السابق، نفس الصفحة.

117- اتحاد لجان العمل الزراعي. «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله – فلسطين: أيلول 2019، ص91

118- المصدر السابق، ص92

119- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي – صمود وتنمية مستدامة 2017-2022»، ص31

البذور البلدية

تعتبر البذور من أهم العناصر التي تكمل مفهوم السيادة الغذائية، فالبذور وانتخابها طبيعياً والتحكم بها تعتبر مسألة في غاية الأهمية للانعتاق عن الشركات المحتكرة ولانتخاب المنتج الزراعي غير المهجن، والطبيعي بشكل كامل، والذي يعبر عن السلالة الطبيعية للمنتجات. ويوجد في الضفة الغربية محاولات ناجحة حتى اللحظة في خلق بنوك للبذور البلدية تمد مزارعي الزراعة البيئية بما يحتاجون من بذور، على سبيل المثال بنك البذور البديلة، حيث يتبع بنك البذور البلدية لاتحاد لجان العمل الزراعي UAWC، أنشأ الاتحاد البنك الأول للبذور البلدية تتويجاً لجهد وعمل متواصل لأكثر من عشرة سنوات في مجال البذور البلدية. أنشئ البنك في العام 2003، يحقق بنك البذور في منطقة جنوب الضفة الغربية (محافظتي الخليل وبيت لحم) وقطاع غزة تقدماً حقيقياً على مستوى الزراعة، ذلك لأن الزراعة في هذه المناطق تعتمد بشكل أساسي على الزراعة البعلية لا المروية، بالتالي تعتبر البذور البلدية هي البذور الأنسب من حيث الإنتاج في هذه المناطق. مع التأكيد على أن هذه البذور ليست معدلة جينياً ويتم انتخابها بشكل طبيعي جداً، مما يعكس جودة جيدة في الإنتاج، ويقوم الاتحاد بتقديم هذه البذور بسعر رمزي جداً لمزارعي الحيازات الصغيرة والمزارعات في فلسطين. هناك حوالي 40 صنف من الخضار البلدية التي تم إكثارها والاحتفاظ بها في بنك البذور البلدي في الخليل، وهناك أصناف جديدة خاصة من الأعشاب الطبية والبرية والتي تورد إلى بنك البذور للاتحاد للاحتفاظ بها وإنتاجها كموروث وطني.

هناك أيضا بنك بذور بلدية في قرية الخضر أنشأته الإغاثة الزراعية عام 2010 وهو امتداد لبرنامج تطوير البذور البلدية الذي بدأته الإغاثة الزراعية عام 1992، في حين أنشأ مركز العمل التنموي معاً بنك بذور في العام 1993 في مردة/سلفيت وقد تم تدميره على يد جيش الاحتلال الصهيوني عام 2001. وكان لمعهد الأبحاث التطبيقية أريج برنامج لتطوير البذور البلدية للمحاصيل الحقلية (قمح وشعير) والبقوليات.

وعلى مستوى الأفراد، أطلقت فيفيان صنصور مبادرة للعودة إلى أصناف البذور البلدية التي كادت أن تختفي في الضفة الغربية المحتلة،* بسبب الأضرار الجسيمة في القطاع الزراعي الفلسطيني التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الحرمان القسري للفلسطينيين من وصولهم لأراضيهم وموارد المياه والسوق. وقد أطلقت فيفيان صنصور اسم «مكتبة البذور البلدية الفلسطينية» على مبادرتها. كما بدأ سعد داغر بتأسيس البنك الشعبي للبذور البلدية الأصيلة في بني زيد الشرقية، لزيادة إنتاج البذور البلدية وتوزيعها على الفلاحين دون مقابل.

120- من مداخلة مؤيد بشارات في المجاورة رقم (2) | مدير البرامج في اتحاد لجان العمل الزراعي – أجريت في تريخ 29 تموز 2020

121- المصدر السابق.

* انظر/ي فيلم «ملكة البذور الفلسطينية» على الرابط التالي: https://bit.ly/32Kowvp

122- مارتينيلو، جوليانو. «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص130

يقول عبدالغني حمدان «**البذور البلدية هي من أساسيات السيادة الغذائية، كيف من الممكن الحديث عن سيادة في ظل إهمال للبذور الأصيلة؟! فالبذور المعدلة وراثياً هي للتحكم في الشعوب ولتجويع الشعوب، فلا يمكن تطويرها (أي البذور المعدلة وراثياً) من خلال المزارع، وتؤدي إلى إهمال البذور الأصيلة واندثارها**».

كما وأشار تقرير صحفي بعنوان «البذور البلدية مفتاح السيادة الغذائية...جهود متواضعة لإحيائها أمام سطوة الشركات العالمية» أن البذور البلدية يمكن إعادة إنتاجها وتحسينها من موسم لآخر، وعبر الأجيال؛ وبالتالي فهي تصب مباشرة في طاحونة تحرير المزارعين وسائر الشرائح الشعبية من التبعية الغذائية للاحتلال وشركات البذور والكيماويات الاحتكارية، من ناحية المستلزمات والمدخلات الزراعية (المبيدات، الأسمدة الكيميائية، المياه...إلخ). وأشار ذات التقرير، إلى أن مبادرة شراكة التطوعية لحفظ الموروث الزراعي، كانت قد أطلقت فعالية في العام 2017 تهدف إلى لفت الأنظار إلى الأخطار المحدقة بالبذور الفلسطينية التي بات وجودها مقتصراً في يد مجموعة من المزارعين القدامى أو أشخاص وجمعيات احتفظت بها بشكل شخصي. في ساحة مركز البيرة الثقافي وسط المدينة، اجتمعت مجموعة من المزارعين والمنتجين المحليين والمتطوعين وعرضوا مأكولاتهم التراثية وبعضا من بذورٍ أصلية لم تعد قادرة على مزاحمة القوة الهائلة للشركات العابرة للقارات.

بالتالي يوجد تيار في الضفة الغربية على الأقل يدعم هذا التوجه، ويركز عليه بشكل أساسي، بالإضافة إلى وجود خبراء فلسطينيين من الممكن الاستفادة من تجاربهم الفردية وتعميمها لتصبح نموذجاً يحتذى به، من حيث الانتخاب الطبيعي - الوطني للبذور، فالانفكاك في التبعية عن المصادر غير الصحية والاحتكارية التي تسير السوق لمصالحها.

123- من مداخلة عبدالغني حمدان في المجاورة رقم (1) | مدير مكتب الإغاثة الزراعية في محافظة الخليل وأكاديمي فلسطيني – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.

124- الطويل، فراس. « البذور البلدية مفتاح السيادة الغذائية...جهود متواضعة لإحيائها أمام سطوة الشركات العالمية». تقرير صحفي نشر على مجلة آفاق البيئة والتنمية في كانون أول 2017. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3jwi6XC

125- المصدر السابق.

التحديات

من خلال المراجعة الأدبية للمصادر والمراجع التي ناقشت القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعضلة الأمن الغذائي وفرص تحقيق سيادة غذائية وطنية، وبالعودة إلى مداخلات المجاورات التي نفذتها مؤسسة دالية المجتمعية، برزت عدة تحديات تواجه كل من يهتم بتحقيق مفهوم السيادة الغذائية الوطنية، من مزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مختصين وباحثين أكاديميين، وصناع قرار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أهمها ما يلي تقسم بالتحديات في هذه الورقة إلى عدة محاور:

ممارسات الاستعمار

ما زال الاستعمار يعمل على سرقة الأراضي الفلسطينية، خصوصاً التي يكون من خلالها العمل على إنتاج الغذاء الفلسطيني ويتم فيها ممارسة السيادة الغذائية الوطنية، للقضاء على كافة السبل لتحقيق نوع من الانعتاق وانفكاك التبعية، الأمر الذي يجب علينا مواجهته جميعاً، بشتى الوسائل والسبل والطرق، علينا أن لا نُسقط من حساباتنا أن الاحتلال ما زال يسيطر على مناطق (ج) بشكل شبه كامل، والتي تبلغ مساحتَها 3,375,000 دونم، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر في المناطق المصنفة (ج) حوالي 2,642,000 دونم وتشكل ما نسبته 76.3% من مجمل المساحة المصنفة (ج)، وما تبقى من الأرض تسيطر عليه «إسرائيل» بحجج أمنية مما يزيد الأمر صعوبة على الفلسطينيين في ممارسة سيادتهم عليها. فيما تبلغ المساحة المصنفة (أ) حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب) حوالي 1,035,000 دونم، وتبلغ المساحة المصنفة «أخرى»حوالي 250 ألف دونم وتشمل (محميات طبيعية وJ1 و H2 في الخليل، ومساحات مناطق غير مصنفة)، وقد صادق الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2018 على مصادرة نحو 508 دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين. (انظر/ي خارطة رقم 2)

126- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. « عوض، تستعرض الذكرى السنوية 43 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات». رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 28 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2F5yJLn

* من موقع الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3c1yhcW

خارطة رقم (2): المناطق المصنفة أ، ب، ج وفقاً لاتفاقية أوسلو*

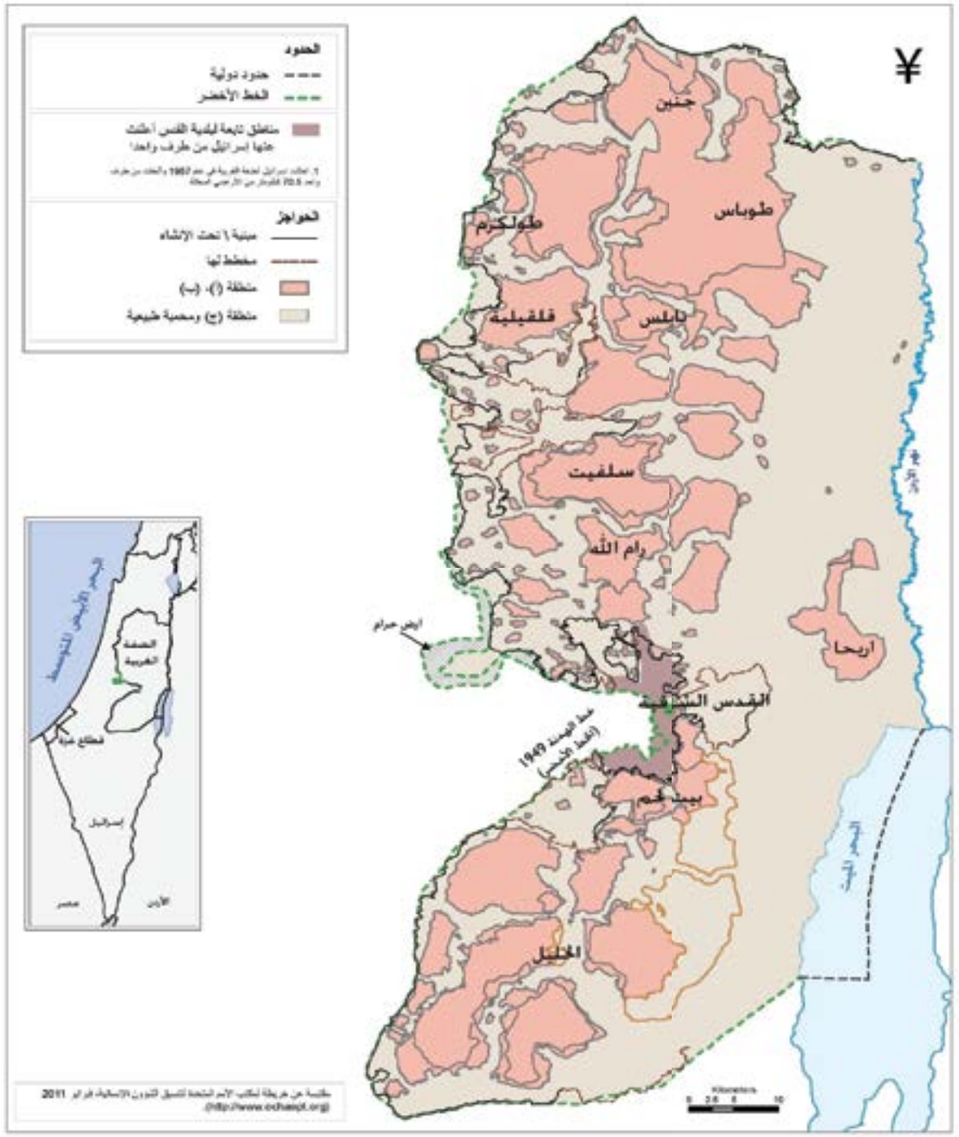

وفي قطاع غزة، كما ذكرنا سابقاً في الدراسة، يفرض المستعمر منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم^2.

127- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات». رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3idXUcF

أضف إلى ذلك أنه خلال الحروب التي نفذت على قطاع غزة المحاصر من الأعوام 2008 ولغاية العام 2014 مع استمرار الهجمات حتى يومنا هذا، دُمِرَت مساحات زراعية شاسعة تقدر بحوالي 50,000 ألف دونم و34,500 دونم على التوالي مع تدمير شبه كامل للبنية التحتية وشبكات الري والآبار الزراعية، وما يقارب 75% من الأراضي الزراعية تم تدميرها واستهدافها أكثر من مرة ولا سيما في حدود المنطقة التي عرفت باسم «المنطقة مقيدة الوصول»، إلى جانب ذلك، استُهدف القطاع الزراعي بعدة طرق ووسائل كان أبرزها عمليات رش المبيدات الكيماوية وفتح السدود الواقعة الى الشرق من قطاع غزة وإغراق الأراضي الزراعية، ففي يناير من العام 2020 تم تدمير محاصيل الخضار على مساحة 2,000 دونم كنتيجة لعمليات الرش حيث قدرت الخسارة حسب وزارة الزراعة بمليون وربع مليون دولار أمريكي، أما نتيجة فتح السدود لنفس الفترة فإن تقارير وزارة الزراعة تشير إلى خسارة تقدر بنصف مليون دولار نتيجة تدمير 920 دونم مزروعة بالخضار.

كما وتسيطر حكومة الاحتلال على كافة أحواض المياه الجوفية في فلسطين، وتسيطر على كافة المياه المتدفقة السطحية التي تصل أو تتدفق عبر حوض نهر الأردن. ويشارك الاستعمار الفلسطينيين في حوضين اثنين فقط (الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي)، كما ويحرم الاستعمار الفلسطينيين من استغلال حقهم من مياه نهر الأردن منذ العام 1967 والتي تقدر بحوالي 250 مليون م3سنوياً. وكذلك الأمر في قطاع غزة المحاصر، يستهلك قطاع غزة من المياه ما بين 200-220 مليون كوب سنوياً (98% منها من الخزان الجوفي و2% يتم شراؤها من شركة ميكروت الإسرائيلية) في حين أن تغذية الخزان الجوفي تبلغ سنوياً 45 مليون كوب من مياه الأمطار بالإضافة إلى 55 مليون كوب من عناصر تغذية أخرى كالانسياب الجانبي والمياه العائدة من مياه الري، وأن العجز السنوي في الخزان الجوفي يصل 110 مليون كوب سنوياً حسب ما أفادت به سلطة المياه. وقد تم الإشارة إلى أن الاستهلاك الزراعي السنوي يقدر بحوالي 90 مليون كوب في حين أن الاستهلاك المنزلي والصناعي يتراوح ما بين 110-130 مليون كوب.

128- زيادة، سعد الدين وعلي وافي. «ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا». فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد– 19. أيلول 2020.

129- اتحاد لجان العمل الزراعي. «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله – فلسطين: أيلول 2019، ص77-78

130- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي 2019/03/22». رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 21 آذار 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3ilkEry

131- زيادة، سعد الدين وعلي وافي. «ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا». فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد – 19. أيلول 2020.

يقول تيسير محيسن: «أول خطوة بوجهة نظري هو العمل على تطوير مفاهيم مشتركة طبقاً للسياق الفلسطيني، فعندما ظهر مفهوم الأمن الغذائي انطلق من مرتكزات الأمن الانساني والتي تشكل وحدة متكاملة للتنمية، هي لا تحقق التنمية ولكنها تشكل شرط ضروري للعمل على تحقيقها. في المقابل بدأت إرهاصات العمل الحقوقي كرد فعل على تأثير توازنات القوى، وهذا المعنى يكتسب أهمية خاصة في السياق الفلسطيني حيث أن السيادة على الغذاء تعني الانعتاق من السياسات النيوليبرالية، والتحرر من النمط الاستعماري الذي أوجد مفهوم الزراعة الكولونيالية، التي تتحكم في مصادر الغذاء الفلسطيني، وهي جزء من اقتصاد الاحتلال، فالتبعية هي عكس السيادة بالمفهوم البسيط».

أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن السبب الرئيسي لقلة استخدام المياه السطحية، هو سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه نهر الأردن ومنعه أيضاً الفلسطينيين من استغلال مياه الأودية. ومن الجدير ذكره أنه مازال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الادنى الموصى به عالمياً، (87 لتر في اليوم معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه مقابل 100 لتر الموصى بها) وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85% من المصادر المائية الفلسطينية. كما ويتم شراء بما نسبته 22% من المياه المتاحة في فلسطين يتم شراؤها من شركة «ميكروت» التي تتبع لدولة الاحتلال، حيث تسهم إجراءات حكومة الاحتلال بالحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية وخصوصا المياه، وإجبارهم على تعويض النقص بشراء المياه من «ميكروت»، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي 85.7 مليون م3 عام 2018، وهي تشكل ما نسبته 22% من كمية المياه المتاحة التي بلغت 389.5 مليون م3، جاءت من 25.5 مليون م3 مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية، و274.2 مليون م3 مياه متدفقة من الآبار الجوفية، و4.1 ملايين م3 مياه شرب محلاة.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن الثروة السمكية هي رهينة للعقوبات التي يمارسها المستعمر تجاه قطاع غزة المحاصر، فمساحة الصيد تكون في أفضل أحوالها 6 أميال، وتنخفض ل3 ميل في معظم الأحيان وفقاً للوضع السياسي في القطاع، مع العلم أن المساحة الدولية التي تتيح الصيد هي أكبر من ذلك بكثير. هذه القيود تحرم الصيادين الفلسطينيين في غزة من استغلال مواردهم من مساحة الصيد المتاحة حسب اتفاقية أوسلو– رغم إجحافها بحق الصياد الفلسطيني – السماح للصيادين لمسافة 20 ميلاً بحرياً. وفي معظم الأوقات فأقصى المسافة المسموحة هي 6 أميال بحرية حيث يحرم الصياد الفلسطيني من استغلال ما مساحته 70% من المساحة حسب اتفاقية أوسلو. أما في حال إعلان سلطات الاحتلال تقليص المسافة إلى 3 أميال بحرية فإن هذا يمنع الصيادين من استغلال 82% من المساحة المسموحة حسب اتفاقية أوسلو.

132- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. « الإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه والإدارة والأرصاد الجوية يصدرون بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه ويوم الأرصاد الجوية العالميين». نشر في تاريخ 22 آذار 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2OPhIGx

133- المصدر السابق.

134- المصدر السابق.

135- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. «ورقة حقائق: صيادو قطاع غزة.. عقوبات جماعية تحت الاحتلال وصمود مستمر». فلسطين: يوليو 2019، ص2

136- المصدر السابق، ص1

يقول الدكتور نبيل أبو شمالة «**للأسف في غزة هناك أكثر من 3000 صياد، يصطادون في مساحة محدودة جداً، حسب اتفاقية أوسلو يجب ان تكون مساحة الصيد حوالي 21 ميل تتقلص الى 9 ميل، وأحياناً إلى 6 ميل وتنحصر في مساحات أخرى إلى حد كبير وهذا يؤثر على الأمن الغذائي في القطاع. ويؤثر على البيئة البحرية بحيث يصبح هناك صيد جائر بسبب محدودية المساحة وأعداد الصيادين الكبيرة، وهذا يسبب استنزاف للبيئة البحرية**».

البيع والتسويق: السوق الصهيوني والأجنبي/ الوسطاء

يعتبر أكبر تحدي يواجهه المزارع الفلسطيني هو الفوضى في السوق الفلسطينية الناجمة عن سياسة الإغراق السلعي الذي تمارسه شركات الاحتلال والشركات الأجنبية على حد سواء، حيث يتم إغراق الأسواق المحلية بسلع أجنبية/»إسرائيلية» مدعومة وسعرها السوقي لا يعكس قيمة الإنتاج الحقيقي، باعتبارها مدعومة من حكوماتها، في حين التوجه الزراعي الوطني الأساسي من المفترض أن يقوم بهذه الحالة باتجاه حماية الإنتاج الغذائي المحلي، والتي تتعارض مع التوجه الحكومي الحالي حيث يتم تبني مفاهيم السوق الحر، فالحماية لتحقيق السيادة الغذائية هي حماية شعبية للمزارعين، وسعي في تطوير علاقة مباشرة بين المنتجين والمستهلكين والمزارعين. هنالك العديد من الحيازات الصغيرة المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن تخوف أصحاب الحيازات يكون حول ما إذا كان هنالك قدرة لديهم على تسويق هذه المنتجات وبيعها.

ولربما تعتبر مسألة تنظيم السوق بين أصحاب الحيازات الصغيرة والوسطاء «السماسرة» في السوق، هي واحدة من أكبر التحديات التي يجب على صانعي القرار والسياسات أخذها بعين الاعتبار، حيث أن المبالغ التي تطرح في السوق فيها هامش ربح عالي للوسيط الذي يستحوذ على المنتجات الزراعية التي تنتجها الحيازات الصغيرة، وهو الذي يتحكم بسعر السوق، بالتالي يُظلَم صاحب الحيازة الصغيرة بأن يحسب عليه مجتمعياً بأنه الرابح في حين تكون الحقيقة هي أن الوسيط هو الذي يحقق الربح، كما ويُظلَم بأن إنتاجه في بعض المواسم قد لا يُروَج بسبب جشع الوسطاء في كثير من الأحيان، خصوصاً وأن المنتجات الإسرائيلية (من نفس الأصناف) تغرق الأسواق وتنافس بالأسعار. إلا أنه في المقابل يوجد إقبال ملحوظ على الإنتاج الزراعي البيئي الخالي من الكيماويات نظراً لشح وجوده في السوق، كما ويعتبره العديد من الأفراد حاجة وأولوية للاستهلاك الغذائي اليوم.

137- من مداخلة نبيل أبو شمالة في المجاورة رقم (1) | أكاديمي فلسطيني ومدير عام التخطيط والسياسات بوزارة الزراعة في غزة – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.

تقول نسرين قواس: «**رغم أن بعض المواقع تعتبر أن التسويق مشكلة كبيرة وتخوف كبير لدى المزارع، وفعلياً فالزراعة البيئية تنتج محاصيل كبيرة وبشكل متزامن، و على أرض الواقع وجدنا أن المستهلك متعطش لهذا النوع من الإنتاج الزراعي الخالي من السموم. ورغم الصعوبات الملقاة على عاتق المزارع، إلا أننا كجمعية (جمعية الشبان المسيحية) لم نلمس هذه الصعوبات، على العكس كان التسويق جيد جداً. وحالياً في الجمعية يتم ادخال الزراعة البيئية كأحد الحلول التي يمكن اللجوء إليها في التجمعات التي يتم العمل فيها، لتحقيق التطور وتشغيل القوى العاملة لاسيما الشباب العاطلين عن العمل، ووجدنا أن السيدات أكثر اهتماماً بتعلم وتطبيق الممارسات المتعلقة بالزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والخالية من الكيماويات بالتحديد ضمن الفئة العمرية بين العشرين والثلاثين عاماً، وتنعكس المعادلة لدى الرجال الأكبر سناً بحيث يكون لديهم درجة عالية من الحماس لتعلم هذه المناهج، ومعظم من يستمرون بالعمل وفق الزراعة البيئية هن من فئة النساء.**»

من المهم جداً الإشارة إلى أن هنالك تحديات حقيقية على صعيد المبادرات والتعاونيات والأفراد الفاعلين في حقل الزراعة، وهي مسألة التشبيك فيما بينهم البعض. هذا التحدي يواجه كل من يتبنى مبدأ السيادة الغذائية الوطنية ويسعى لتحقيقها، لأن تحقيق ذلك يحتاج إلى جهود جمعية حقيقية من شأنها أن تحقق غاية أصحاب الحيازات الصغيرة بالتسويق والبيع والتبادل مع المستهلكين.

سياسات الحماية

كشفت الأدبيات التي تمت مراجعتها ومداخلات المجاورات أن هنالك تقصير من قبل السياسات الوطنية فيما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، حيث أنه ما زالت الموازنة المخصصة للقطاع الزراعي إلى اليوم لا تلبي أدنى درجات المطلوب لدعم هذا القطاع، موازنة القطاع الزراعي تعتبر أقل موازنة بين القطاعات المختلفة، ففي العام 2018 لم تتجاوز 1% من مجموع الموازنة (كما أشرنا سابقاً في الدراسة).

138- من مداخلة نسرين قواس في المجاورة رقم (2) | منسقة مشاريع في جمعية الشبان المسيحية (برنامج التدريب النسوي) – أجريت في تاريخ 29 تموز 2020.

بالإضافة إلى غياب سياسات الحماية المتعلقة بمدخلات الإنتاج، منها عدالة تسعير المياه الزراعية حيث لا يوجد سعر موحد وواضح، ومنها غياب حماية السوق من إدخال البذور المهجنة المدمرة للأرض الزراعية، وغياب حماية السوق أيضاً من المواد الكيماوية التي تعمل على زيادة الكَم في مقابل الجودة والنوع. أضف لذلك إلى أن وسائل وأنظمة الحماية كصندوق درء المخاطر، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ما زالتا بحاجة إلى تقديم خدمات أعلى من المقدمة، وما زالتا بحاجة إلى تفعيل حقيقي في ظل السياق الذي يمر به المزارعون الفلسطينيون. هذه جميعها تحديات أمام صانع القرار الفلسطيني ليتخذ خطوات جدية اتجاهها، على أن تصب بشكل مباشر لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، لأنهم يشكلون الغالبية العظمى من المزارعين الفلسطينيين، لا لصالح أصحاب رؤوس الأموال. إن التحدي الحقيقي أمامنا فيما يتعلق بالحماية، هي مسألة عودة الأفراد للأرض والعلاقة معها، كون المشهد الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة يقدم مراكز المدن كواجهة أساسية للتسوق، لدرجة أن الريف هُمِش وبات أبناؤه يحصلون على المنتجات الزراعية من مراكز المدن، ويكمن التحدي في إعادة المشهد إلى حَالته الطبيعية في التقسيم الوظيفي ما بين المدينة والريف.

ولا بد من الالتفات إلى مسألة الأسمدة، التي تشكل تحدياً حقيقياً، والتي تعتبر الأكثر كلفة في مدخلات الإنتاج الزراعي، فهي تستنزف المزارع الفلسطيني بشكل كبير، كما أنها مرتبطة بشكل مباشر بسوق الاحتلال ومحدداته، خاصة الأسمدة الكيماوية. كما يوجد مساحة للمزارعين بالوصول المادي إلى مجموعة متنوعة من الأسمدة والمبيدات، حيث أن مخازن الإمدادات عديدة وموزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتتوفر بدائل للمنتجات ذات الاستخدام المزدوج المحظورة على نطاق واسع في هذه المتاجر أيضًا، كما أن سهولة الوصول إلى السوق السوداء زاد من قدرة المزارعين إلى الوصول إلى المنتجات الخطرة وغير القانونية، ويعتبر استخدام المبيدات في الضفة الغربية مفرطا جدا في السنوات الأخيرة.

كما أن هنالك تحدي حقيقي على صعيد حماية صحة الأفراد، حيث كشف التقرير السنوي لوزارة الصحة الفلسطينية للعام 2019، أنه ومن الأسباب العشر الرئيسية للوفاة في فلسطين، كانت الأولى منها أمراض القلب (29.9%) والثانية السرطان (15.5%)، والثالثة السكري (12.1%) والرابعة الجلطات الدماغية (11.3%). هذه الأمراض، يعتبر نمط الاستهلاك الغذائي عاملاً أساسياً في زيادة نسبتها. وبذلك، يعتبر النظر إلى الأمام لمجتمع خالي من الأمراض المزمنة تحدياً هاماً، وهو ما يستوجب علينا الانتباه لأنماط الغذاء والاستهلاك.

بالإضافة إلى سياسات الحماية التي يجب أن تنفذها الجهات المسؤولة، لا بد من الإشارة إلى أن هنالك غياب شبه كامل للفصائل الفلسطينية عن هذا الميدان (أي الحماية)، حيث لا يوجد أي رؤية حقيقية لخطط واستراتيجيات صمود للأفراد، اقتصادياً واجتماعياً، عبر السنوات الأخيرة، وهذا يجعلنا أمام حالة من الفراغ التنظيمي للعمل الجماهيري.

139- وزارة الزراعة. «استراتيجية القطاع الزراعي - صمود وتنمية 2014-2016». رام الله – فلسطين. ص9

140- Palestinian Farmers Union (PFU). “Policies Regulating Agricultural inputs in the West Bank”. Page 17

141- وزارة الصحة الفلسطينية. «التقرير الصحي السنوي – فلسطين 2020». رام الله – فلسطين. حزيران 2020، ص56

قلة المعرفة والخبرة

تعتبر هذه المسألة من أهم المسائل التي يواجهها إما صانعي القرار أو المزارعين أنفسهم، فالتوجهات الزراعية وأنماط الإنتاج النباتية والحيوانية الموجودة حالياً، قد تؤدي إلى مراكمة ومزاحمة في السوق بفائض الإنتاج، لكن على المدى القصير – البعيد، تعمل هذه الأنماط من الإنتاج على تدمير الأرض وتدمير وسائل الإنتاج الموجودة، وذلك من خلال استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية ومدخلات الإنتاج المعالجة كالبذور المهجنة والمعدلة وراثياً، بالإضافة إلى غياب الوعي العام فيما يتعلق بالحصاد المائي وطرق جمع مياه الأمطار وطرق تخزينها المباشر في الطبيعة، لمنع ضياعها إلى البحر، من خلال الفيضانات والجريان السطحي الذي يؤدي إلى انجراف التربة وضياعها. هذا لا يقتصر على صانعي القرار فقط، بل أيضاً على المؤسسات الأهلية والتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي عادةً تكون ممولة من جهات أجنبية، والتي قد يكون لها توجهاتها الخاصة التي تختلف عن التوجهات الفلسطينية وما يلائم بيئتها وسوقها، وتعمل على إدخال مشاريع زراعية تحت مسمى التنمية، ومن خلال هذه المشاريع يتم إدخال أنماط إنتاجية زراعية لا تراعي البيئة الفلسطينية ولا عناصرها، الأمر الذي يجعلنا ندفع الثمن لاحقاً، إن مبدأ تحقيق المنفعة لفترة زمنية قصيرة لا يجب أن يحجبنا عن النظر إلى الأمام، وأن نوجه المشاريع فيما يصب بصالح السيادة الغذائية الوطنية.

كما أن المسؤولية هنا لا تقع فقط على المنتجين ومتبني السياسات، إذ يقع المستهلك أيضاً في مصيدة أنماط الاستهلاك المدمرة، دون وعي، وهي تلك التي تعمل على تدمير صحته وتدمير قطاعات على حساب قطاعات أخرى، لذا يجب أن تكون زيادة المعرفة جمعية على كافة الأصعدة، لذا من أهم التحديات هي مسألة الثقافة الجمعية في الإنتاج والاستهلاك، وزيادة الوعي والمعارف حول ذلك.

أضف إلى ذلك، هذه المسائل جميعها عملت على تحطيم الموروث الثقافي في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويعتبر هذا تحدي أيضاً حيث أنه من الضروري إعادة إحياء هذا الموروث الذي يمتاز بنوع من الاستقلال والسيادة الوطنية. وهنا، لا بد من الإشارة أيضاً إلى التحدي المنوط بمحدودية مشاركة الخبرات والتجارب والمعارف على صعيد المبادرات والتعاونيات والأفراد الفاعلين في حقل الزراعة، وهي مسألة ذات أهمية كما مسألة التسويق والتشبيك وبناء قاعدة لذلك.

التوصيات

بناءً على التحديات التي خرجت من المراجعات الأدبية والمجاورات التي نفذت، وبالعودة إلى المجاورة الأولى في العام 2018 والتي كانت بعنوان «دور العطاء المجتمعي في تحقيق السيادة الغذائية»، والتي خرجت بعدة توصيات أخذت أبعاداً تتعلق بالإنتاج المعرفي فيما يتعلق بالسيادة الغذائية (زيادة الوعي)، ودور ومسؤولية صانعي السياسات والتشريعات، ودور الحاضنة المجتمعية (العلاقة التبادلية بين الفاعلين) في تحقيق ذلك. وفي العام 2020، خرجت المجاورات الخمسة الجديدة بعدة توصيات تتقاطع مع المحاور التي تم طرحها في المجاورة الأولى، إلا أنها تتوسع فيما يتعلق بالتقنيات التي تضعنا على بداية الطريق لتحقيق شكل من أشكال السيادة الغذائية. وقُدمَت التوصيات من المختصين والأكاديميين والفاعلين في القطاع الزراعي من مزارعين أصحاب حيازات صغيرة ومؤسسات زراعية ومبادرات مجتمعية، وهي تضع مسؤولية على جميع الجهات الفاعلة لتحقيق السيادة الغذائية الوطنية في ظل السياق الاستعماري، واختزلت التوصيات في محاور على الشكل التالي:

١-زيادة المعارف

• العودة في العمل على ترميم العلاقة ما بين الفرد الفلسطيني والأرض، خصوصاً وأن شكل العلاقة يجب أن يتجه نحو الاستثمار في الأرض زراعياً لا تجارياً فقط. وذلك يكون من خلال تنظيم أنشطة ميدانية تحاكي الواقع المعاش، للتركيز على أهمية العلاقة مع الأرض، **ويكون ذلك من خلال صانعي السياسات والمؤسسات الأهلية والقاعدية الفاعلة على الشكل التالي:**

1. إدخال أنشطة منهجية ولا منهجية في المدارس والجامعات تتعلق بالزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية والتي لا تستخدم الكيماويات، وتقنيات الحصاد المائي والبذور البلدية، ليتسنى للأجيال القادمة النظر إلى الغذاء في فلسطين بصورة سيادية.

2. العمل على تعميم إرشادات الوصول وتطوير الأدوات اللازمة للتعريف بأماكن تواجد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتسهيل فرص الوصول لهم ولمنتجاتهم.

3. تخصيص موازنات خاصة تتعلق بالبحوث الزراعية الإنتاجية التي تخدم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاج الزراعي (الحيواني النباتي) الصحي.

4. العمل على زيادة إنشاء المدراس الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً في الأغوار التي تعتبر أهم دفيئة طبيعية في فلسطين المحتلة. على أن تكون هذه المدارس تعتمد على مناهج الزراعة التقليدية / الطبيعية والتي تعتمد على الموارد المحلية.

5. إنشاء مكتبة وطنية زراعية ترفد المهتمين في تحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية بالمعارف والمصادر الكافية التي يحتاجونها.

6. تعديل المناهج التعليمية من الهندسة (الزراعية) ولغاية الاقتصاد، وتسخير العلوم في الجامعات فيما يصب لصالح تحقيق مفهوم السيادة الوطنية الغذائية.

• تبني نهج الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والتي لا تدخل الكيماويات بشكل أو بآخر في إنتاجها في السياسات والخطط التنموية عبر القطاعية، لتحقيق اقتصاد زراعي مقاوم يعمل على الانفكاك من الاحتلال. هذا من شأنه زيادة الوعي في هذا الإطار من خلال إرشاد العاملين في الزراعة نحو الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية التي لا تستنزف الموارد كما زراعة إغراق السوق التي تهدف إلى إنتاج كم على حساب النوع والبعد الصحي / البيئي، وتعتمد على مدخلات خارجية تزيد التبعية في الإنتاج.

• على مزارعي الحيازات الصغيرة والناشطين الذين يتبنون مبدأ السيادة الغذائية الوطنية، والذي يعملون من خلال تقنيات كالزراعة البيئية والمعتمدة على الموارد المحلية وبدون كيماويات، ويملكون خبرات كافية بالحصاد المائي والبذور البلدية، أن يقوموا بنقل خبراتهم وإكسابها للمزارعين الآخرين، حتى تنتشر التقنيات والأفكار التي تدعم مبادئ السيادة الغذائية.

• أخذ البعد الصحي بشكل أساسي في عملية استهلاك غذائنا، والتوعية باتجاه ذلك، خصوصاً في ظل الأرقام المخيفة التي تتحدث عن أمراض مزمنة في فلسطين المحتلة. وذلك من خلال زيادة الوعي عبر المناهج الدراسية واللوائح الإرشادية للاستهلاك (وزارة التربية والتعليم والجهات التي تعنى بحماية المستهلك).

٢-تسخير السياسات من أجل سيادة غذائية وطنية

• إعادة النظر بالمبالغ المرصودة لدعم المزارعين من قبل معدي السياسات والموازنات الحكومية، وتخصيصها لمزارعي الحيازات الصغيرة، **حيث أنه لا يمكن الحديث عن دعم قطاع زراعي وصمود مزارعيه بالموازنة المرصودة لهذا القطاع. كما ويجب التركيز على:**

1. زيادة الدعم لأصحاب الحيازات (النباتية، الحيوانية والمختلطة) الصغيرة مادياً وإرشادياً. وتفعيل التأمينات الزراعية بشكل قوي، تفعيل صندوق درء المخاطر، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في إنشاء بنوك اجتماعية / زراعية (بنوك الفقراء).

2. التركيز على الحيازات الصغيرة في بنود الموازنة التي تعكس الخطط الاستراتيجية والسياسات.

3. زيادة الإعفاءات لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن ضمنها تيسير الاجراءات القانونية لتسجيل التعاونيات.

4. التركيز على الثروة الحيوانية والحيازات المختلطة (نباتية وحيوانية) بما في ذلك من مصلحة في تحسين الوضع الاقتصادي بشكل مباشر وملموس لأصحاب الحيازات الصغيرة.

5. التوجه وتفعيل الزراعة الحضرية وشبه الحضرية بشكل أساسي في المدن وحولها.

• وضع الأولوية في استهلاك منتجات أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع ذلك يكون من خلال سياسات رسمية ومعتمدة، بالإضافة إلى بذل الجهود الوطنية المؤسساتية والفردية، وتشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على زراعة ما يتم استيراده من وعبر منظومة الاستعمار لاستبداله بمنتج وطني محلي. وهذا لا ينعكس فقط على الواردات النباتية بل أيضاً على العجول والمواشي والبيض والحليب وحتى الجبنة، التي تستنزف مئات ملايين الدولارات من الفلسطينيين.

• الحوار والعمل ما بين الجهات المسؤولة والفاعلة على معالجة وتنظيم أسعار مدخلات الإنتاج بشكل فعال، لتحقيق عدالة اجتماعية أكبر بين المزارعين. أضف إلى ذلك، لا بد من النظر إلى تقنيات الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية التي تعمل على توفير مصاريف عالية من مدخلات الإنتاج الزراعي، وهي مسألة في غاية الأهمية **يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من صانعي السياسات والمؤسسات الأهلية العاملة في الميدان. ويكون ذلك من خلال:**

1. تفعيل قانون حماية المستهلك والتشديد عليه.

2. تطوير آليات الاسترداد الضريبي بالسرعة الممكنة لمدخلات الإنتاج (نباتية وحيوانية).

3. تشجيع عمل التعاونيات لتوفير أسعار المدخلات.

4. التشجيع على الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية بدون المواد الكيماوية (مدخلات بتكلفة أقل).

5. تحديد وتنظيم أسعار الأعلاف، ذلك من خلال زيادة السعة التخزينية (إنشاء صوامع للتخزين) للأعلاف والحبوب لتعزيز صمود قطاع الانتاج الحيواني.

6. الاهتمام بالمراعي والأراضي الرعوية وتشجيع زراعة وإنتاج الأعلاف.

7. تسهيل إنشاء مزارع مجتمعية من قبل البلديات والمجالس والهيئات المحلية.

• التركيز والعمل بكثافة من قبل صانعي السياسات ومعدي البرامج الحكومية على إعطاء مصادر المياه المتاحة والآبار والينابيع والعيون الأولوية في العمل وتسخيرها في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال:

1. تأهيل المصادر المائية بشكل أوسع وأشمل ليغطي جغرافياً عمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وحماية المناطق المحيطة بالينابيع ومنع البناء عليها.

2. العمل بشكل أوسع على تحقيق مفهوم الحصاد المائي (حصاد مياه الأمطار في التربة وتغذية الأحواض الجوفية) وذلك من خلال عمل برك مياه لتجميع مياه الأمطار (آبار زراعية)، تشجيع استصلاح الأراضي حتى لا يكون هنالك انجراف في التربة (طرق زراعية تحافظ على المياه)، عمل قنوات «كونتورية "لمنع الانجراف وتركيز تجميع المياه في التربة.

3. وضع قانون خاص لتعرفة المياه الزراعية (مشجع لأصحاب الحيازات الصغيرة).

4. إلزام أصحاب المباني والذين يسعون للحصول على تراخيص بحفر آبار لجمع المياه.

5. العمل بشكل موسع على معالجة المياه العادمة واستغلالها بأفضل الطرق لصالح الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية.

• العمل على إعادة النظر بعدالة مسألة «الأراضي الوقف» وطرق استخدامها (لمن ولصالح من)، **وذلك من أجل:**

1. تفعيل توزيع أراضي الوقف للشباب والنساء، أصحاب/صاحبات الحيازات الزراعية الصغيرة منهم، لإنتاج غذاء صحي – متنوع.

2. تشجيع الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية في مناطق (ج) والمناطق المهددة بالمصادرة.

• العمل على دعم المحاصيل والمنتجات الزراعية الاستراتيجية، من قبل كافة الأطراف من جهات رسمية ومؤسسات أهلية ومستهلكين، وذلك من خلال:

1. تحديد الأراضي التي تصلح للمنتجات الاستراتيجية (كالقمح) وتقديم الدعم التقني والمادي لإنجاح ذلك.

2. حماية المحاصيل المحلية مثل الزيت والتمور والبطيخ على أقل تقدير من خلال وضع ضرائب أعلى على البضائع الأجنبية والإسرائيلية وتشجيع الفلسطينيين على استهلاك المحاصيل المحلية.

3. استخدام البذور والتقاوي البلدية.

• حماية مزارعي الحيازات الصغيرة من استغلال الوسطاء «السماسرة» في التسويق، الذين يجمعون المحاصيل بأسعار زهيدة من مزارعي الحيازات الصغيرة ويبيعونها بأرباح عالية في السوق. كما يجب على الجهات التنفيذية (الضابطة الجمركية مثلاً) أن تحمي بشكل أوسع المزارع الفلسطيني من عمليات إغراق السوق بالبضائع الإسرائيلية وتحمي المستهلك أيضاً من جشع كبار التجار، الأمر الذي ينعكس سلباً في الحالتين على مزارعي الحيازات الصغيرة في تسويق إنتاجهم.

• الوقوف بجانب تيارات الزراعة البيئية والتقليدية / الطبيعية من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية، وأن تكون بجانب من يمتلكون حيازات زراعية صغيرة لا بجانب كبار المزارعين، فالأساس في الصمود هو صمود مزارعي الحيازات الصغيرة الذين يواجهون تحديات كبيرة من قبل الاحتلال والأوضاع الاقتصادية المتردية، لذا يجب وضع هذه الفئة ضمن أولوية وزارة الزراعة، خاصة وأنهم يشكلون النسبة الساحقة من المزارعين وتشكل الحيازات الصغيرة من الأراضي (عشرة دونم فما دون) نسبة 75.3٪ من مجموع الحيازات.

• تبني الإنتاج المعتمد على الموارد المحلية والخالي من الكيماويات من قبل وزارة الصحة الفلسطينية والمؤسسات العاملة في الميدان، والعمل على تشجيعه من خلال حملات وتوصيات تقدمها لوزارة المالية ولمعدي السياسات لزيادة مخصصات الإنفاق على الصحة الأولية وبرامجها التوعوية التي تتعلق بالاستهلاك الغذائي الصحي، فالصحة الأولية في مضمونها تتناول بشكل أساسي الاستهلاك الغذائي للأفراد، وهو ما يرسم صورة مستقبلية لصحة الأفراد داخل المجتمع. بالإضافة إلى مسؤولية وزارة الصحة، من الجيد النظر في:

1. إنشاء مختبر تعاوني لفحص المنتجات الغذائية ورقابتها.

2. القيام بحملات توعية بأهمية الغذاء الصحي من خلال المراكز الصحية.

• تبني قوانين وسياسات من شأنها تنظيم قوانين بيع الأراضي والتملك، التي تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي غير زراعية، وقد تتبنى سلطة جودة البيئة هذه السياسات، ووزارة الزراعة والاقتصاد الوطني، وتسندها المؤسسات الأهلية العاملة في الميدان. لا بد أيضاً من إعادة النظر في تصنيف المناطق الزراعية والصناعية من قبل الجهات المختصة.

• مساندة كل الجهات الفاعلة في رصد انتهاكات المستعمر للأراضي الفلسطينية، من اعتداءات على الأراضي وعلى المزارعين والصيادين، والعمل على رسم خطة إعلامية واسعة لضمان وصولها للعالم أجمع، مع التشبيك المستمر مع الحركات الاجتماعية العالمية التي تسعى لتحقيق عدالة الشعوب، استناداً للمواثيق والعهود الدولية وفي المقدمة منها الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 2018.

142- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022». رام الله- فلسطين ص12

143- الجمعية العامة للأمم المتحدة. «إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية». الدورة الثالثة والسبعون، البند 75 (ب) من جدول الأعمال. 17 ديسمبر 2018.

٣-حاضنة مجتمعية من أجل سيادة غذائية وطنية

• يجب العمل على إنشاء شبكة وقاعدة متينة بين الفاعلين الذين يسعون لتحقيق السيادة الغذائية، ولا يكفي القول أن تبادل المعارف هي الغاية من ذلك، بل أيضاً يجب أن يكون هنالك علاقة تبادلية على مستوى الإنتاج والاستهلاك، فالمنتجين يجب أن يجدوا قاعدة جماهيرية تدعم منتجاتهم من خلال الاستهلاك، وهذه العلاقة يوجد نواة جيدة لها، إلا أنها بحاجة إلى تنظيم بشكل أوسع وأوضح. هذه الشبكة يتم تفعيلها بشكل أساسي عبر الجهات ذات العلاقة والتي تتبنى تحقيق مفهوم السيادة الغذائية الوطنية في ظل السياق الاستعماري، منها ائتلاف السيادة الغذائية الفلسطيني (بمؤسساته الجامعة) والمؤسسات المجتمعية والقاعدية الفاعلة، وأصحاب المبادرات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، هذه جميعها تحتاج لتوحيد جهود، قد ينجم عنها لاحقاً حراكاً حقيقياً يعمل على تحقيق ذلك بكافة السبل. **وتتم ترجمة ذلك من خلال البدء بالعمل على تنفيذ أنشطة حقيقية تتسلسل كالآتي:**

1. تشكيل لجنة مشتركة من مختلف الجهات المعنية والمؤسسات والفاعلين لإطلاق خطط استراتيجية ورؤية لتحقيق ذلك.

2. زيادة الأنشطة التطوعية والأسواق المشتركة والشعبية وتشجيع المستهلك والمنتجين على إحيائها، على كافة رقعة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن تحقيق العلاقات التبادلية المباشرة بين المستهلك والمنتج.

3. تكريس الأدوات والتقنيات المتاحة الحديثة للتواصل والتشبيك والحشد لتحقيق مفهوم ومبدأ السيادة الغذائية الوطنية.

4. العمل على تنسيق وتنويع محاصيل الإنتاج بين المبادرات الإنتاجية والتعاونيات، حتى لا يحصل تكديس في الإنتاج، كما يجب تنسيق عمل مزارع الثروة الحيوانية التي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية والإنتاجية، ويكون ذلك على امتداد الجغرافيا المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

• التعاونيات يجب أن تنشأ على مبدأ أن العمل يكون بالوعي الكامل لأهميته، بالإضافة إلى الممارسة التي تكون في بنيتها اجتماعية، إما من خلال المساهمات النقدية أو الجهد الذهني والعضلي. وذلك من خلال:

1. أن تكون قيادة التعاونيات من الفلاحين الممارسين لعملية الفلاحة، هذه مسألة في غاية الأهمية، فكما الأرض لمن يفلحها، قيادة التعاونيات الفلاحية للفلاحين الحقيقيين.

2. الاعتماد قدر الإمكان على الذات في إنشاء التعاونيات، والابتعاد عن مصادر تمويلية خارجية معاكسة لتحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية. والعمل على إنشاء التعاونيات بناءً على الحاجة، لا فرص التمويل.

3. ضمان العلاقة التبادلية التعاونية وتنظيمها بين أصحاب التعاونيات ضمن إطار مفاهيم تحقيق السيادة الغذائية الوطنية، من خلال نظام مرجعي للتعاونيات تتفق عليه كافة التعاونيات التي تصب جهودها في العمل لتحقيق السيادة الغذائية.

• على الحاضنة المجتمعية، بما فيها المبادرين والمزارعين والمستهلكين الذين يتبنون مبدأ السيادة الغذائية، العمل من أجل زراعة كل حيازة ومساحة قابلة للزراعة، وهذا من الممكن أن يتحقق دون انتظار سياسة من أحد أو إشارة. وذلك يكون من خلال:

1. التوجه نحو استخدام الأراضي العامة (أراضي الأوقاف والأراضي الحكومية) وتسخيرها للمبادرين الشباب والنساء للعمل والإنتاج فيها، مما يخفف من حدة البطالة، ويزيد من الإنتاج المحلي الوطني.

2. تأهيل ينابيع المياه، وتسخير الآبار، وشق الطرق الزراعية، ليتسنى للجميع المشاركة في العمل لضمان الحد من الفجوات والقضاء على اللاعدالة في الحصول على الموارد المحلية بين الأفراد الفاعلين.

• على الائتلافات والمبادرات والمؤسسات الأهلية والقاعدية العمل مع المجالس المحلية لتقديم فرص تشاركية لاستغلال الأراضي في المناطق الريفية، خصوصاً وأن الحيازات/المساحات الزراعية من الممكن أن تقوم المجالس المحلية بدور كبير في توفيرها. ويتمثل ذلك من خلال الآتي:

1. العمل على زراعة الأراضي غير المستغلة لصالح الأهالي في الأرياف.

2. زراعة جوانب الطرق والشوارع بالأشجار المثمرة وتفعيل الزراعة الحضرية (ذات قيمة اقتصادية يستفيد منها «الأقل حظاً»).

3. العمل بالحوار والتخطيط مع المجالس البلدية والهيئات المحلية على تسهيل إنشاء مزارع مجتمعية.

4. تشكيل لجنة زراعية في كل قرية (تعميم الفكرة على كافة رقعة الأراضي الريفية).

5. توفير البنية التحتية المساندة للزراعة بشكل كامل (تدخلات كاملة) لتغطي أكبر عدد ممكن من المزارعين (شبكات المياه، طرق زراعية، أسواق فلاحين...) وتسخيرها لمساندة الزراعة البيئية المعتمدة على الموارد المحلية.

6. العمل بشكل جماعي لتشكيل قاعدة جماهيرية تحمي أراضي المزارعين وأدوات الإنتاج السيادية.

٤-تقنيات عملية لتحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية

• تطبيق نهج الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية بدون كيماويات، وصولاً إلى الزراعة البيئية، التي تشمل الشقين الحيواني والنباتي. **وذلك يكون من خلال:**

1. إنتاج واستخدام بذور بلدية /محلية من قبل المزارع (الوصول لحالة من الاكتفاء الذاتي بالبذور من خلال إنشاء بيوت شعبية للبذور لدى كل مزارع).

2. الحصاد المائي وتقنياته، واستغلال مياه الينابيع.

3. الحفاظ على التربة فيزيائياً وبيولوجياً من خلال السلاسل واستخدام الموارد الطبيعية كمدخلات إنتاج.

4. تدوير العناصر الطبيعية باستغلال المخلفات النباتية والحيوانية (بقايا المحاصيل والأعشاب لتغذية الحيوانات، عمل السباخ، تغطية التربة، مخلفات الحيوانات تستعمل لتخصيب التربة).

5. استغلال الطاقة الشمسية في التصنيع الغذائي.

• بخصوص البذور البلدية، لا بد من العمل على تعميم فروع البنوك الوطنية/البلدية للبذور ومكتبة البذور على المستوى الوطني في كافة المحافظات، ليتسنى لكافة المزارعين الفرصة في الحصول عليها.

• الحفاظ على رطوبة التربة طبيعياً، **من خلال:**

1. العمل على تغطية التربة من مخلفات النباتات.

2. زيادة المادة العضوية من خلال استخدام الزبل والأعشاب الجافة.

3. بناء السلاسل الحجرية.

4. إضافة القش على الجذور.

- عدم استعمال الكيماويات الزراعية والمحاصيل المعدلة وراثياً، والتوقف الفوري عن استخدام الأعلاف المصنعة للثروة الحيوانية. إذ يؤثر التسميد على مدى انتشار الآفات الزراعية، وتؤثر الأعلاف المصنعة على القيمة الصحية للثروة الحيوانية. زيادة التسميد الكيماوي يخل بتوازن كربوهيدرات وبروتينات النبات، فتزيد حساسيته وبالتالي جذبه للآفات. وفي المقابل، لتوازن العناصر بالتسميد الطبيعي دور مهم في الوقاية من الآفات. كما أنه على صعيد التربة، يجب أن نتجنب الكيماويات التي تقتل التربة وتقضي على الأحياء الدقيقة والديدان النافعة فيها، فالقضاء عليها يخل في توازن التربة ويضعف قدرة التربة على إمداد النباتات. ويكون الحفاظ على التربة من خلال استعمال المواد العضوية، تغطية التربة بالقش للحفاظ على تربة رطبة، تقليل الحراثة، الري المتوازن في المساء.

- العمل على إنشاء مصانع للسماد العضوي، وبشكل مشترك من خلال التعاونيات.

- تطبيق نمط الزراعة المترافقة والمتداخلة والمتواصلة (بما يشمل التنوع الزراعي وتجنب الزراعة الأحادية)، والعمل على ذلك بتوزيع جغرافي، هي أساس من أهم الأسس التي يجب تبنيها: في الزراعة البيئية تزرع المحاصيل متداخلة بشكل علمي مدروس، للاستفادة من الأرض والمياه وحماية المحاصيل لبعضها. والتصميم الجيد للزراعة المتداخلة لضمان نجاح الزراعة البيئية. مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الدورة الزراعية، والتي هي عبارة عن تعاقب زماني ومكاني لزراعة المحاصيل واختيار محصول مختلف في كل موسم لزراعته في قطعة الأرض أو الحقل.

- تقليل الحرث والعزق، وصولاً إلى التوقف عن الحرث. ويجب في هذا الإطار تعميم النماذج الناجحة والتركيز على فوائد تقليل الحراثة، التي بدورها تقلل التكلفة كمدخل أيضا.

- ممارسة السيادة الغذائية عبر الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية وتربية المواشي والثروة الحيوانية بشكل سليم، والتي تأخذ شكلها على عدة مستويات داخل التجمعات الإنتاجية، فتصعد بشكل عامودي من الأسرة إلى القرية إلى المستوى الوطني، وتكون العلاقة فيها أفقية من حيث العلاقات التبادلية والتكاملية.

المصادر والمراجع

- الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. «قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر»، 2015.
- اتحاد لجان العمل الزراعي. «دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي». رام الله: فلسطين، أيلول 2019.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان». 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39aRFTb
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار 2020)». نشر في تاريخ 31 أيار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3hhCIkO
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019». نشر في تاريخ 13 فبراير 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/33wfC5i
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «البيان الصحفي الخاص في الذكرى 43 ليوم الأرض». رام الله: فلسطين، 2019. أنظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2KFG0kY
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه والإدارة والأرصاد الجوية يصدرون بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه ويوم الأرصاد الجوية العالميين». نشر في تاريخ 22 آذار 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2OPhIGx
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات». رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3idXUcF
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي 2019/03/22». رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 21 آذار 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3ilkEry
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الواقع العمالي في فلسطين لعام 2018 بمناسبة اليوم العالمي للعمال». انظر\ي الرابط التالي: https://bit.ly/2YPljf8
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين في جميع القطاعات في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2017». يرجى الاطلاع على الرابط التالي: https://bit.ly/2KUtbUY
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مستويات المعيشة في فلسطين 2017». نشر في تاريخ 15 نيسان 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2PHQXUK
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مشروع نشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي». رام الله: فلسطين، 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2015-2016». يرجى الاطلاع على الرابط التالي: https://bit.ly/2xpSS7q

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. «إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية». الدورة الثالثة والسبعون، البند 75 (ب) من جدول الأعمال. 17 ديسمبر 2018.
- الطويل، فراس. «البذور البلدية مفتاح السيادة على الغذاء...جهود متواضعة لإحيائها أمام سطوة الشركات العالمية». تقرير صحفي نشر على مجلة آفاق البيئة والتنمية في كانون أول 2017. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3jwi6XC
- الرياشي، رولان وجوليانو مارتينيلو. «الاقتصاد السياسي – البيئي للأنظمة الغذائية العربية في ظل الأنظمة الغذائية العالمية»– راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27.
- التعليق العام رقم 12 (1999) – الحق في الغذاء الكافي: المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للاطلاع على التعليق الكامل يرجى زيارة الرابط التالي: https://bit.ly/3h6ipr1
- داغر، سعد. «نشرة بعنوان: الزراعة البيئية». رام الله – فلسطين، مركز معاً التنموي، 2019
- سمارة، عادل. «التعاونيات / الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية»، 2018
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. «ورقة حقائق: صيادو قطاع غزة.. عقوبات جماعية تحت الاحتلال وصمود مستمر». فلسطين: يوليو 2019.
- عبدالكريم، نصر. «إحياء حق الاسترداد الضريبي لقطاع الثروة الحيوانية في فلسطين: الآثار الاقتصادية والمالية – ورقة موقف». رام الله: فلسطين، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين. آب 2017.
- زيادة، سعد الدين وعلي وافي. «ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا». فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد– 19. أيلول 2020.
- كرزم، جورج. «السيادة الوطنية على الغذاء». رام الله: مركز العمل التنموي / معاً، 2015.
- كرزم، جورج. «الحصاد المائي: تقنيات وتطبيقات». رام الله – فلسطين: مركز معاً التنموي.
- لجنة الأمن الغذائي. «ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق»، 2016. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/33bW71t
- مارتينيلو، جوليانو. «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
- محجوب، عزام ومحمد منذر بلغيث. «الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي». – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
- مجلس الوزراء الفلسطيني. «أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً».
- معهد الأبحاث التطبيقية – أريج. «الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات». الملخص التنفيذي، آذار 2015
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). «سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد «الإسرائيلي»ورقة رقم (1): الإنتاج المحلي كخطوة أولى»، 2019.

- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). «ورقة حقائق - من المزارع للمستهلك: الأرباح للوسطاء»، شباط 2020.
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. «صناعة الأعلاف – سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي». رام الله: فلسطين، 2019.
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد «الإسرائيلي» ورقة رقم (4): الزراعة النباتية في فلسطين، 2019.
- موقع الجزيرة نت. «غور الأردن آخر مشاريع الضم.. تعرف إلى مراحل توسع الاحتلال الإسرائيلي بالخرائط». نشر في تاريخ 6 تموز 2020. انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/2OS36Wx
- مؤتمر القمة العالمي للأغذية. «إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي». 1996، انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/39Bl75i
- موقع شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية. انظر/ي الرابط:https://bit.ly/2DR4wyQ
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. «نحو تعزيز المزارع الأسرية». 2014
- منظمة الأغذية الزراعة للأمم المتحدة. «تقديم عقد الزراعة الأسرية 2019-2028». انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2Fp2eqX
- مؤتمر القمة العالمي للأغذية. «إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي». 1996، انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/39Bl75i
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. «انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي». نشر في تاريخ 14 ديسمبر 2018. انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/3f2dmpS

- موقع الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3c1yhcW
- موقع صحيفة الاقتصادي. «بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين». نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX
- نعمة، أديب. «الحق في الغذاء: إطار مفهومي ومقترحات عملية للمجتمع المدني»– راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
- وزارة الصحة الفلسطينية. «التقرير الصحي السنوي – فلسطين 2020». رام الله – فلسطين. حزيران 2020.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي – رؤية مشتركة 2011-2013». تموز 2010. أنظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2M2IBal
- وزارة الزراعة. «استراتيجية القطاع الزراعي - صمود وتنمية 2014-2016». انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/2ZrKznO
- وزارة الزراعة الفلسطينية. «استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022».
- وزارة المالية والتخطيط – الإدارة العامة للموازنة العامة. «قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018».
- وزارة المالية والتخطيط – الإدارة العامة للموازنة العامة. «موازنة المواطن – السنة المالية 2018».

•Committee for the Coordination of Statistical Activities. “How COVID19- is changing the world: a statistical perspective”, May 2020.

•Food and Agriculture Organization of the United Nations and other organizations. “The state of food security and nutrition in the world” – In Brief. 2020

•Global Network Against Crises. “Global Report on Food Crises”. 2020

•Oxfam International. “THE HUNGER VIRUS: HOW COVID19- IS FUELLING HUNGER IN A HUNGRY WORLD” - OXFAM MEDIA BRIEFING. 9 July 2020, please check the link: https://cutt.ly/Mp37pjy

•Palestinian Farmers Union (PFU). “Policies Regulating Agricultural inputs in the West Bank”.

•Silici, Laura. “Agroecology: what is it and what it has to offer?”. IIED Natural Resources Group, 2014

•International Labour Organization. “ILO Monitor: COVID19- and the world of work.” Fifth edition – Updated estimates and analysis, 30 June 2020

•International Labour Organization. “ILO brief: COVID19- crisis and the informal economy - Immediate responses and policy challenges”. May 2020, please check the following link: https://bit.ly/38UYto4

•World Bank Group. “Global Economic Prospects”, Flagship Report. June,2020

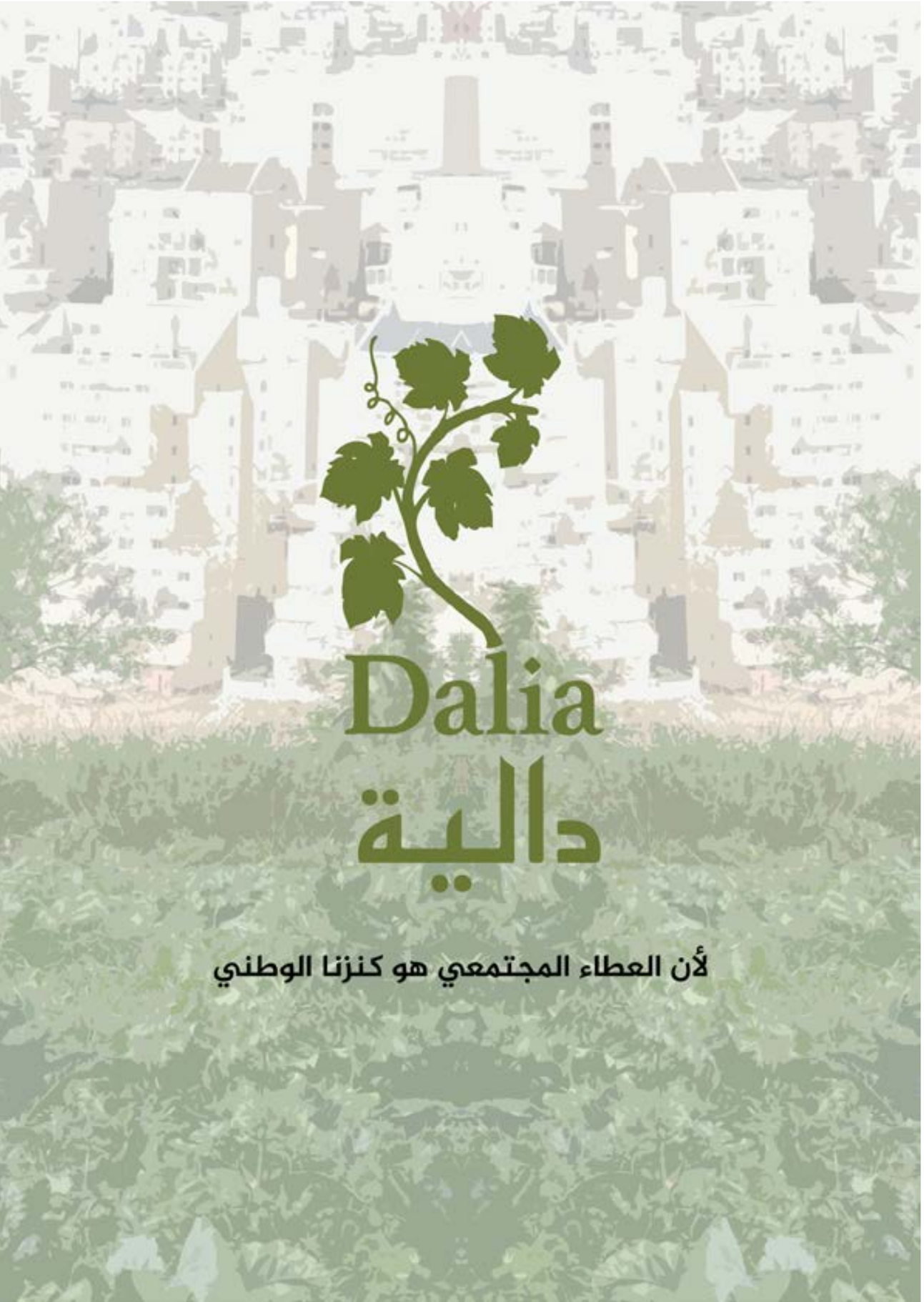

الاقتباسات من مداخلات المجاورات:

- مداخلة أحمد النوباني في المجاورة رقم (1) | أكاديمي ومزارع فلسطيني – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.
- مداخلة جورج كرزم في المجاورة رقم (1) | خبير بيئي فلسطيني ومدير وحدة الدراسات في مركز العمل التنموي/ معاً – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.
- مداخلة عبدالغني حمدان في المجاورة رقم (1) | مدير مكتب الإغاثة الزراعية في محافظة الخليل وأكاديمي فلسطيني – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.
- مداخلة نبيل أبو شمالة في المجاورة رقم (1) | أكاديمي فلسطيني ومدير عام التخطيط والسياسات بوزارة الزراعة في غزة – أجريت في تاريخ 27 تموز 2020.
- مداخلة أحمد صوراني في المجاورة رقم (2) | منسق منتدى الزراعة الحضرية في غزة – أجريت في تاريخ 29 تموز 2020.
- مداخلة مؤيد بشارات في المجاورة رقم (2) | مدير البرامج في اتحاد لجان العمل الزراعي – أجريت في تريخ 29 تموز 2020
- مداخلة نسرين قواس في المجاورة رقم (2) | منسقة مشاريع في جمعية الشبان المسيحية (برنامج التدريب النسوي) – أجريت في تاريخ 29 تموز 2020.
- مداخلة سعد داغر في المجاورة رقم (3) | خبير بيئي فلسطيني مختص في الزراعة البيئية – أجريت في تاريخ 15 آب 2020.
- مداخلة محمد خويرة في المجاورة رقم (3) | ناشط ومزارع بيئي فلسطيني– أجريت في تاريخ 15 آب 2020.